المرأة المصرية 2016 خطوات هامة وتحليات كبيرة

تقرير حالة المرأة لعام 2016

إعداد: المركز المصري لحقوق المرأة

تحرير نهاد أبو القمصان

فهرس المحتويات

3	مقدمة
7	القسم الأول/ الحقوق المدنية والسياسية
9	-المرأة والتشكيل الحكومي
10	- المرأة في رئاسة ماسبيرو لأول مرة
10	- المرأة في البرلمان
17	- المرأة المصرية في الشرق الأوسط
19	- المر أة و الحربات
	القسم الثاني/ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
23.	ــــــــــــــــــــــــــــــــــ
29	-
	- المرأة والتعليم - المرأة والتعليم
32	(
	- المرأة والرياضة
	32
نىانية	- صورة المرأة في الأعمال الدرامية الرمط
40	القسم الثالث/ العنف ضد المرأة
41	- التحرش الجنسي
42	 العنف الأسري ضد المرأة
43	- ختان الإناث
43	 التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة
45	 المرأة والعنف المجتمعي
46	 المرأة والقوانين المختلفة
52	 جهود مواجهة العنف ضد المرأة
ىراة	القسم الرابع/ جهود المركز المصري لحقوق الم
58	- علي المستوي السياسي
دي	- علي مستوي التمكين الاجتماعي والاقتصاد
61	- علي مستوي مواجهة العنف ضد المرأة
66	- علي المستوي القانوني

التوصيات

مقدمة

شهد نهاية عام 2015 وجود 89 نائبة بالبرلمان منهن 75 نائبة منتخبة، و 14 نائبة معينة من إجمالي 596 نائب أي ما يمثل نسبة 14.7% ، وبذلك تشكل البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية و أخر خطوة في خارطة الطريق.

و نتيجة لهذه الخطوة الهامة تقدمت مصر في مجال المساواة بين الجنسين طبقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عن عام ٢٠١٦ فأصبحت في المركز ١٣٦ من الدخسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عن عام ٢٠١٥ حيث احتلت مصر المركز ١٣٦ من بين ١٤٤ دولة ، بعد أن كانت ضمن أسوء 10 دول عام ٢٠١٥ حيث احتلت مصر المركز ٢٠١٥ من بين ١٤٢ دولة لعام ٢٠١٥ ، في حين احتلت مصر المركز 129 من بين 142 دولة علي مستوي العالم وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر لعام 2014 .

وحصلت مصر علي المركز 121 من بين 185 علي مستوي التمكين السياسي للمرأة وفق موقع الاتحاد البرلماني الدولي .¹

لكن بالرغم أن البرلمان المصري الذي بدأ أول جلساته في يناير ٢٠١٦ أكبر برلمان شهد تمثيل نسائي في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية و تقدم على الصعيد السياسي إلا أن المرأة المصرية ما زالت تعاني من العنف ضدها.

فعلي مستوي التمكين السياسي للمرأة شهد تقدماً هذا العام فاحتلت مصر المركز ١١٥ من بين ١٤٤ عام دولة علي مستوي العالم، في حين احتلت المركز 136 عام ٢٠١٥، و احتلت المركز 134 عام 2014.

http://www.ipu.org/wmn-e/arc/classif010616.htm ¹

ويرجع التحسن في التمكين السياسي للمرأة هذا العام إلي نتيجة الانتخابات البرلمانية التي انتهت بنهاية عام 2015 وأفرزت عن وجود 89 نائبة بالبرلمان.

و شهد مؤشر تولي الوظائف القيادية للنساء – الحقائب الوزارية- تقدم إلي حد ما فقد احتلت مصر المركز ٩٩ هذا العام بعد أن كانت المركز ١٠١ عام ٢٠١٥، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر لعام ٢٠١٦.

كما شهد المستوي الاقتصادي تقدم طفيف من حيث إتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية، فقد احتلت مصر المركز الد ١٣٢ علي مستوي العالم، وكذلك احتلت المركز ١٣٨ من بين ١٤٤ دولة من حيث مشاركة النساء في القوى العاملة، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٦. بينما كانت تحتل المركز ١٣٥ من بين 142 دولة عام 2014علي مستوي العالم في المشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص و احتلت المركز ١٣٩ من حيث مشاركة النساء في القوى العالمي.

وقد انتهت نتائج استطلاع رأي "رؤية المصربين لحقوق وواجبات المرأة" مؤسسة جسر لأبحاث المسوح، ديسمبر 2016

إلي أن 44% من جمهور عينة الاستطلاع أن المرأة المصرية تحصل علي بعض حقوقها فقط في المجتمع، في حين رأي 28% أن المرأة المصرية تحصل علي كل حقوقها، بينما رأت 20% أنها لا تحصل علي حقوقها علي الإطلاق.3

https://www.weforum.org/reports/the-global-gender-gap-report-2016

 $^{^{2}}$. تقرير الفجوة بين الجنسين ، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2

http://www.gisr.org/wp-content/uploads/2017/01/Role-of-women-in-Egypt-2016.pdf³

يتناول تقرير حالة المرأة الصادر عن المركز المصري لحقوق المرأة استعراض لأهم التطورات التي آلى إليها وضع المرأة في عدة مجالات على مدار عام ٢٠١٦.

منهجية التقرير

اعتمد التقرير على عدد من منهجيات البحث والتوثيق منها:

- التقارير الدولية و المحلية.
- المسح الإعلامي لعدد من الصحف التي تنوعت بين الخاص والحكومي و الحزبي.
 - تقارير المركز المصري لحقوق المرأة.

التحديات التي واجهها فريق العمل في إعداد التقرير:-

- عدم وجود بيانات حديثة مقسمة علي أساس النوع لسنة ٢٠١٦ في بعض المجالات و القوانين الخاصة بالمرأة أو المؤثرة عليها بشكل خاص.
 - عدم إتاحة مضابط البرلمان لمتابعة وتحليل أداء النائبات.

أقسام التقرير:

ينقسم التقرير إلى أربع أقسام رئيسية وهي:

القسم الأول "الحقوق المدنية والسياسية" و يشمل دور النساء في عدة محاور أساسية هي: أداء المرأة في البرلمان , والمناصب القيادية, والحريات مثل الحركة و التعبير عن الرأي.

القسم الثاني "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و يشمل استعراض لأهم التطورات التي شهدتها المرأة في خمس محاور أساسية وهي سوق العمل والصحة والتعليم والرياضة و الدراما.

القسم الثالث "العنف ضد المرأة" ويستعرض مدي استمرار العنف ضد المرأة.

القسم الرابع يعرض "جهود المركز المصري لحقوق المرأة" على مدار العام في إطار الدفع بحريات المرأة ودعمها للوصول لحقوقها.

القسم الثالث: العنف ضد المرأة القسم الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

القسم الاول: الحقوق المدنية والسياسية

مطالب المرأة في عام المرأة القسم الرابع: بعض جهود المركز المصري لحقوق المرأة

القسم الأول: الحقوق المدنية والسياسية

شهد مستوي التمكين السياسي للمرأة تقدماً هذا العام-2016- فاحتلت مصر المركز ١١٥ من بين الدعام ١١٥ دولة علي مستوي العالم، في حين احتلت المركز 136 عام ٢٠١٥، و احتلت المركز 134 عام 2014.

وقد يرجع السبب إلي انتهاء الانتخابات البرلمانية بوجود 89 نائبة منهن 75 نائبة منتخبة، و 14 نائبة معينة من إجمالي 596 نائب أي ما يمثل نسبة 14.7% ، وبذلك تشكل البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية و أخر خطوة في خارطة الطريق.

ويوضع الشكل التالي مؤشر التمكين السياسي للمرأة خلال ثلاثة أعوام (علماً بأن القيمة الأكبر تمثل تراجعا في مؤشر التمكين)



وقد شهد مستوي المناصب القيادية تقدماً إلي حد ما فقد احتلت مصر المركز ٩٩ هذا العام بعد أن كانت المركز ١٠١ عام ٢٠١٥، و المركز 116 من بين 142 في عام 2014 وفي هذا تقدم واضح. وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر لعام ٢٠١٦.



وجدير بالذكر أن تقرير الفجوة بين الجنسين يقيم الوضع بناءٍ علي تولي الحقائب الوزارية في الحكومة ، حيث أنه بناء علي رصد المركز المصري لحقوق المرأة فأن وضع المرأة في المناصب القيادية ما زال يعاني من التراجع.

وقد أكد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أنه وفقاً لبيانات وزارة العدل عام 2015 فأن نسبة العاملين في السلك القضائي (6, % إناث ،99.4% ذكور)، ونسبة أعضاء هيئة النيابة الإدارية (43% إناث ،57% ذكور) .

وأنه وفقا لبيانات وزارة الخارجية عام 2015 فأن نسبة عضوات السلك الدبلوماسي والقنصلي 21.3% مقابل 78.7%للذكور.4

وبالرغم من أهمية مشاركة المرأة في المناصب القيادية كافة داخل الدولة إلا إنه ما زال المجتمع يرفض ذلك ، فقد أشارت نتائج استطلاع رأي "رؤية المصريين لحقوق وواجبات المرأة" مؤسسة جسر، ديسمبر 2016 إلي رفض 61% من جمهور الاستطلاع أن تتولي المرأة منصب رئاسة الجمهورية.

المرأة و التشكيل الحكومي

خلال مارس 2016 تم إجراء تشكيل حكومي أسفر عن وجود وزيرة واحدة من بين 10 وزراء جدد وهي داليا حازم جميل خورشيد وزيرة الاستثمار، وسيدة واحدة في منصب نائب وزير وهي الدكتورة نهال مجدي أحمد فهمي المغربل، نائباً لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري للمتابعة من إجمالي أربعة نواب وزراء.

مع إضافة وزارة جديدة بمسمي قطاع الأعمال العام ليصبح بذلك أصبح إجمالي عدد الوزارات 35 وزارة تشغل منها النساء 4 وزيرات فقط – ثلاث منهن من التشكيل السابق

هن الدكتورة غادة والى وزارة التضامن الاجتماعي ، الدكتورة

سحر نصر وزارة التعاون الدولي ، الدكتورة نبيلة مكرم وزارة

الهجرة وشؤون المصربين بالخارج - أي ما يمثل نسبة 11.4%



المنافق عادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي

د. داليا خورشيد وزيرة الاستثمار



د. سحر نصر وزير التعاون الدولي



 د. نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج

⁴ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

ولا تتناسب نسبة تمثيل النساء هذه مع نسبة السكان أو نسبة إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي والتي تصل إلى 30% في القطاع الرسمي وما يقرب من 70% من القطاع غير الرسمي وتؤكد على الإصرار على تعامى الحكومات عن الخبرات النسائية المتوفرة بل وتجاهل تقارير التنمية الاقتصادية التي تؤكد أن مشاركة المرأة في صناعة القرار تحد من الفساد وتساهم في الاستثمار الأمثل للموارد, أو تؤكد علي غياب المعايير الموضوعية في اختيار الوزراء.

المرأة في رئاسة ماسبيرو لأول مرة

صدر رئيس الوزراء قراراً في أبريل ٢٠١٦، بتولي صفاء حجازي

رئاسة اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، لتصبح صفاء حجازي أول سيدة تتولى



منصب رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وثانى رئيس اتحاد عقب ثورة 30 يونيو صفاء حجازي رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون

المرأة في البرلمان

احتلت مصر المركز 99 من بين 144 من حيث مشاركة المرأة

في البرلمان، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى

الاقتصادي العالمي لعام 2016، ويرجع ذلك إلى أنه لأول مرة



مجموعة من نائبات برلمان 2016

⁵http://www.youm7.com/story/2016/4/23/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-

[%]D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9-

[%]D8%AA%D8%AD%D9%83%D9%85-

<u>%D9%85%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88-%D8%B5%D9%81%D8%A7%D8%A1-</u>

<u>%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D9%89-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%84%D9%89-</u> <u>%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-</u>

[%]D8%A7%D9%84/2688818

منذ حصول المرأة المصرية علي حقها السياسي في الترشح والانتخاب عام 1956 يصل التمثيل النسائي في البرلمان إلي 89 نائبة، فيعد هذا العدد سابقة هي الأولي من نوعها في تاريخ العمل البرلماني المصري، حيث لم تكن تتخطي نسبة التمثيل النسائي 1.5 أو 2% باستثناء الفترات التي طبق فيها الكوته— 1979، 1984، 2010— لذا من الجيد الوقوف بشيء من التفصيل علي دور النائبات في البرلمان الحالي ومعاركهن.

النائبات واللائحة الداخلية للبرلمان

أقر البرلمان خلال مارس الماضي مشروع اللائحة الداخلية. واجتهدت النائبات أثناء وضع مشروع اللائحة الداخلية حتى وصلت إلي نص المادة 6 والتي تنص على مراعاة التمثيل المناسب للنائبات في تشكيل أجهزة المجلس، وما يتضمنه من اللجنة العامة واللجان النوعية.

ودفعت بقوة لخروج هذا النص للنور مع باقي مواد اللائحة الداخلية، إلا أنه عند عرض مشروع اللائحة الداخلية الخاصة بالبرلمان علي مجلس الدولة، أبدي مجلس الدولة ملاحظة علي هذه المادة وأكد أن بها شبه عدم دستورية، وعند ورود ملاحظات مجلس الدولة إلي البرلمان مرة أخري، بالفعل أخذ البرلمان بتلك الملاحظة الأمر الذي أدي إلي إلغاء المادة.

النائبات واللجان النوعية

أسفرت انتخابات اللجان النوعية - البالغ عددها 25 لجنة - خلال دور الانعقاد الأول من مجلس النواب عن تمثيل مُشرف للمرأة بفوزهن برئاسة لجنتين و 8 وكالات و 5 أمانات سر.

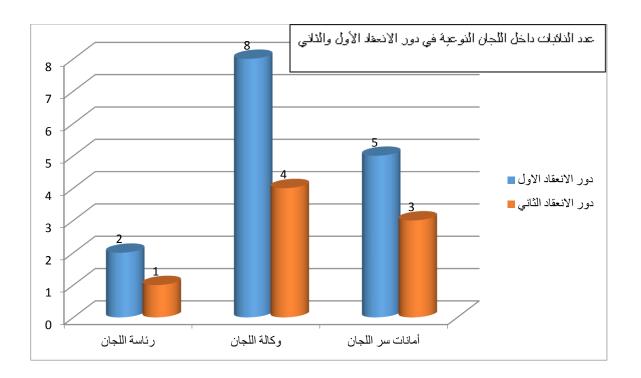
اللجنة التي فازت	المنصب داخل اللجنة	اسم النائبة	
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	رئيسة اللجنة	مي بطران	
السياحة والطيران المدني	رئيسة اللجنة	سحر طلعت	
الشؤون الدينية والأوقاف	وكيلة اللجنة	أماني عزيز	
المشروعات المتوسطة و الصغيرة والمتناهية الصغر	وكيلة اللجنة	هالة أبو السعد	
حقوق الإنسان	وكيلة اللجنة	مارجریت عازر	
العلاقات الخارجية	وكيلة اللجنة	داليا يوسف	
الشباب والرياضة	وكيلة اللجنة	سحر الهواري	
الشؤون الصحية	وكيلة اللجنة	إيناس عبد الحليم	
التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة	وكيلة اللجنة	هبه هجرس	
التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة	وكيلة اللجنة	رشا رمضان	
الشؤون الإفريقية	أمين سر	مي محمود	
التعليم والبحث العلمي	أمين سر	ماجدة السيد	
الثقافة والإعلام والآثار	أمين سر	غادة صقر	
الشؤون العربية	أمين سر	سحر صدقي	
السياحة والطيران المدني	أمين سر	زينب علي	

بينما أسفرت انتخابات اللجان النوعية خلال الدور الثاني عن فوز النائبات برئاسة لجنة واحدة، و 4 وكالات، و 3 أمانات سر 6

اللجنة	المنصب داخل اللجنة	اسم النائبة
السياحة والطيران المدني	رئيسة اللجنة	سحر طلعت
المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر	وكيلة اللجنة	هالة أبو السعد
التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة	وكيلة اللجنة	رشا رمضان
الثقافة والإعلام والآثار	وكيلة اللجنة	نشوي الديب
الشؤون الدينية والأوقاف	وكيلة اللجنة	أماني عزيز
الشؤون العربية	أمين سر	سحر صدقي
الشؤون الإفريقية	أمين سر	مي محمود
السياحة والطيران المدني	أمين سر	ياسمين أبو طالب

ويتضح من الجدولين السابقين أن حظ النائبات في الفوز في اللجان النوعية كانت في دور الانعقاد الأول أكبر من فوزهن خلال دور الانعقاد الثاني. وهو ما يوضحه الرسم التالي:

http://www.parliament.gov.eg/committee/Committies MEMBERS SHOW.aspx ⁶



النائبات والتمثيل دولي

أما عن تمثيل المرأة للبرلمان في المحافل الدولية، وزياراتها الخارجية، فقد مثلت العديد من النائبات البرلمان المصري في الخارج، ضمن وفود رسمية منهن:

- النائبة رانيا علوانى، التي أختيرت لتكون ممثلة مصر في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيسة لمؤتمر الشباب المنعقد في لوزاكا بزامبيا.
- والنائبة أنيسة حسونة التي زارت دولة ألبانيا، ضمن الوفد البرلماني المصري المشارك في فعاليات الجمعية البرلمانية لدول البحر الأبيض المتوسط.
- وكذلك النائبة داليا يوسف التي زارت واشنطن لحضور مؤتمر يقيمه مجلس الشيوخ الأمريكي احتفالاً بيوم المرأة العالمي.
- -كما مثلت البرلمان المصري في لقاء الاتحاد البرلماني الدولي كلا من النائبتين مارجريت عازر ورانيا علواني.

- وقد حضرت المؤتمر الثالث والعشرين للإتحاد البرلماني العربي كلا من النائبتين نهي الحميلي وهالة أبو على.
- وقد مثلت البرلمان المصري في حضور الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط 28 بالمغرب كلا من النائبة ماريان أمير روفائيل، والنائبة سعاد مجد الفتاح.
- وقد مثل البرلمان المصري في المنتدى العالمي للمرأة في البرلمانات بالأردن كل من ، وهن هيام حلاوة، وماجدة نصر، وأمل زكربا، وآمال طرابية، وسارة صالح، وسناء برغش.
- كما شاركت النائبة إيناس عبد الحليم ضمن وفد البرلمان المصري المشارك باجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بالعاصمة السويسرية جينيف في دورته الـ135 في أكتوبر والتي شارك بها 7 .برلمانی و 100رئیس برلمان 7

النائبات والتكتل البرلماني

بعد ظهور الائتلافات البرلمانية والتكتلات بين أعضاء المجلس، رأت النائبات ضرورة أن يكون لهن تكتل يضغط لصالح قضايا المرأة ومناصرتها؛ فعقدت 15 نائبة أول اجتماعاتهن داخل المجلس في 19 يوليو الماضي بإحدى قاعات المجلس، للتنسيق فيما بينهن في القضايا المطروحة، وكان الاجتماع نواة لتشكيل

http://www.masrawy.com/News/News Regions/details/2016/10/25/957419/%D9%86%D8 %A7%D8%A6%D8%A8%D8%A9-

[%]D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%8A-%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%B9%D9%86-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89-

[%]D8%A8%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7

أول تكتل نسائي داخل المجلس يحمل اسم صوت نائبات مصر ،بهدف توحيد الرؤى في القضايا العامة، بحيث تكون هناك قضايا محددة يتم تبنيها والتحرك فيها على مستوى الدوائر ومستوى مجلس النواب، من حيث الدور الرقابي، وكانت من أبرز مؤسِساته الدكتورة أنيسة حسونة، والنائبة دينا عبد العزيز والنائبة سهير الحادي.

وكانت أولى خطوات تكتل صوت نائبات مصر داخل البرلمان هي عقد اجتماع موسع مع الدكتور على عبد العال رئيس مجلس النواب، استمر لأكثر من ساعتين، لعرض مشكلاتهن عليه بعدما رأين وجود صعوبات تواجههن في طلب الكلمة والحديث في المناقشات العامة أسوة بالنواب الرجال، وكذلك عدم أخذ حقهن في السفر بالوفود البرلمانية، وهو ما اضطر «عبد العال» لوعدهن بحل سربع لتلك المشكلات.

القضايا التي تبنتها النائبات تحت قبة البرلمان

تعددت القضايا التي تبنتها النائبات تحت قبة المجلس، وأتت علي رأس تلك القضايا والموضوعات القضايا التي لها علاقة المرأة، مستخدمات وسائل رقابة برلمانية تنوعت ما بين السؤال والبيان العاجل، وطلب الإحاطة، وتقديم مشاريع قوانين.

ومن بين تلك القضايا التي تبنتها النائبات قضية ختان الإناث، والمساواة بين المرأة والرجل في التعيين بمجلس الدولة، وتغليظ العقوبة في الجرائم على خلفية الشرف، وتعديل بعض أحكام المواريث.

بالإضافة إلى بعض القضايا الأخرى ذات الصلة بالمجتمع ككل منها إنشاء الهيئة التنسيقية لمكافحة الفساد، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ومزاولة مهنة التحاليل الطبية، و تعديل قانون الإجراءات الجنائية ، قضايا النشر الخاصة بخدش الحياء العام.

تصريحات تحرض على العنف من بعض نواب البرلمان الرجال

- للنائب البرلماني إلهامي عجينة وعضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب عدة تصريحات تنتهك الخصوصية وحقوق الإنسان، وكان أولى تلك التصريحات المتعلقة بتقديمه طلب لرئيس مجلس النواب بمطالبة النائبات بارتداء ملابس تليق بالمجلس والاحتشام، وهو تصريح فج يتسم بالتدخل في حياة وشؤون النائبات الأمر الذي أثار غضب النائبات وطالبن رئيس المجلس بتقديم النائب للجنة القيم والتحقيق معه. ولم يتم مناقشة الأمر ولم يهتم رئيس المجلس بالأمر أو اتخاذ قرار ضد النائب. وكان ثاني تلك التصريحات المتعلق بقضية ختان الإناث عندما اعترض النائب إلهامي عجينة على فكرة تغليظ العقوبة بحجة عدم تنفيذ القانون منذ صدوره في عام 2008، وتقديمه مبررات وإدعاءات واهية مثل عدم امتلاك الرجال القدرة الجنسية ولذلك يجب ختان الإناث، متناسيا الفتيات اللاتي لقين حتفهن جراء ختانهن،

وجاء التصريح الثالث أكثر فجاجة من سابقيه حيث طلب النائب إلهامي عجينة من وزير التعليم العالي بإصداره قرار بتوقيع كشف العذرية على الطالبات المتقدمات للجامعات المصرية، كشرط أساسي من شروط قبولها ودخولها الجامعة، بحجة الحد من ظاهرة انتشار الزواج العرفي في مصر بين الشباب والشابات في الجامعات المصرية ويعد هذا التصريح انتهاك لخصوصية أجساد النساء وزيادة السلطة الأبوية الممارسة من قبل النائب على الطالبات والنساء، وتحريض على العنف ضد المرأة.

المرأة المصرية في الشرق الأوسط

أعلنت مجلة "فوربس" العالمية عن أقوى 100 شخصية نسائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واحتوت القائمة على 18 سيدة مصرية كأقوى شخصيات نسائية في الشرق الأوسط وهن:

- لبني هلال نائب محافظ البنك المركزي "رقم 2"
- منى الجرف رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار "رقم 15"
- منى ذو الفقار رئيس مجلس إدارة شركة ذو الفقار وشركاه "رقم 21"
 - مروة العيوطى المدير المالي لفودافون مصر "رقم 28"
 - إلهام محفوظ الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الكويتي "رقم 30"
- نيفين لطفى الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمصرف أبو ظبي الإسلامي "رقم 37"
 - ريم أسعد الرئيس التنفيذي لراية لمراكز البيانات "رقم 38"
 - هند الشربيني الرئيس التنفيذي لمجموعة التشخيص المتكاملة "رقم 42"
 - هانيا صادق الرئيس التشغيلي لبنك إتش إس بي سي مصر " رقم 43"
 - سحر فرحات نائب الرئيس التتفيذي، القابضة المصربة الكوبتية "رقم 44"
 - نشوة الرويني الرئيس التنفيذي بيراميديا "رقم 80"
 - سها سليمان الأمين العام للصندوق الاجتماعي للتنمية "رقم 86"
 - ياسمين خميس نائب رئيس مجلس إدارة النساجون الشرقيون "رقم 87"
 - فريدة خميس نائب رئيس مجلس إدارة النساجون الشرقيون "رقم 88"
 - شهيرة زايد نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة ماريديف "رقم 89"
 - نيرة أمين نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لبنك بيريوس "رقم 95"

- هند واصف المؤسس المشارك لمكتبة ديوان "رقم 98"
- نادية واصف المؤسس المشارك لمكتبة ديوان "رقم 99"

وتصدرت مصر قائمة الدول المشاركة بالقائمة بواقع 18 سيدة، تليها الإمارات بـ17 سيدة، ثم الكويت ولبنان في المرتبة الـ3 بواقع 11 سيدة لكل منهما.8

المرأة و الحربات

شهد الحق في التعبير تراجع خلال عام ٢٠١٦ حيث تم حشد الإعلام في اتجاه شبه واحد لا يسمح بتعدد الآراء أو النقد لا سيما لمؤسسات الدولة وانعكس ذلك على حجم المشاركة في أنشطة التعبير عن الرأي لاسيما السلمية منها ورغم ذلك شاركت النساء في المظاهرات والوقفات الاحتجاجية.

منع بعض الناشطات من السفر والقبض علي بعضهن

-خلال يونيو 2016 تم منع الناشطة مزن حسن مديرة مؤسسة نظرة للدراسات النسوية من السفر إلى بيروت للحضور والمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية للتحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفتها خبيرة إقليمية للتحالف، ويأتي منع مزن حسن من السفر على خلفية القضية رقم 173 لعام 2011 والمعروفة بقضية التمويل الأجنبي للمنظمات والتي أعيد فتحها منذ عدة أشهر للبت في تحقيقاتها.

⁸http://www.youm7.com/story/2016/9/23/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-

[%]D8%B9%D9%84%D9%89-18-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A9-

[%]D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D9%85%D9%86-

<u>%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-100-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9-</u> %D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9/2893556

- وفي نوفمبر 2016, قامت سلطات مطار القاهرة الدولي بمنع د. عايدة سيف الدولة أستاذة الطب النفسي بجامعة عين شمس ومديرة برنامج تأهيل ضحايا العنف والتعذيب بمركز النديم من السفر لتونس لحضور مؤتمر للمنظمات العاملة على تأهيل ضحايا التعذيب بشمال أفريقيا بدون إبلاغها مسبقا أو عن قضية معينة.

-خلال ديسمبر 2016 تم القبض علي الناشطة عزة سليمان ومديرة مركز قضايا المرأة من منزلها خلال ديسمبر 2016 حيث اصطحبتها القوة الشرطية لقسم مصر الجديدة ومنه للتجمع الخامس حيث انتظرت لساعات قبل المثول أمام قاضى التحقيق في القضية 173 لسنة 2011 والمعروفة بقضية التمويل الأجنبي. والغريب أن الأستاذة عزة لم تتلق أي استدعاء سابق للمثول أمام قاض التحقيق كي يصدر أمرا بالضبط والإحضار علي هذا النحو.وذلك قبل أن يصدر قاض التحقيق قرارا بإخلاء سبيلها بكفالة قدرها عشرين ألف جنيه مساء نفس اليوم.

المرأة وحرية التعبير عن الرأي

-في فبراير 2016نظم العشرات من طالبات وطلبة المعهد الفني للتمريض، وقفة احتجاجية، أمام مبنى ديوان عام محافظة الشرقية بمدينة الزقازيق، وذلك احتجاجًا على قرار منع صفة ممرض عنهم، واعتبارهم مساعدي تمريض.



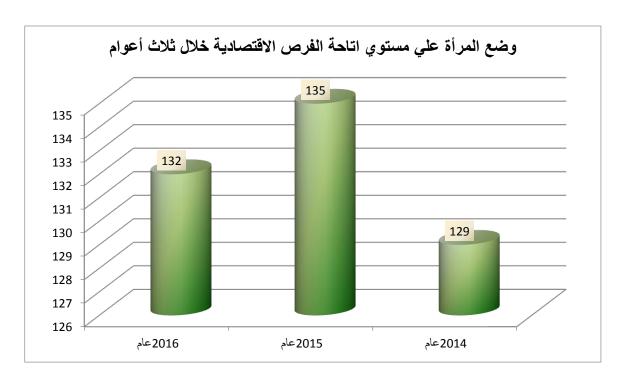
- في سبتمبر 2016 قطع عشرات الأمهات طريق الكورنيش أمام مستشفى معهد ناصر، احتجاجًا على رفع أسعار لبن الأطفال المدعم، وعدم وجوده في السوق أمام معهد ناصر، واعتراضا على رفض الشركة المصرية لتجارة الأدوية صرف ألبان الأطفال المدعمة.



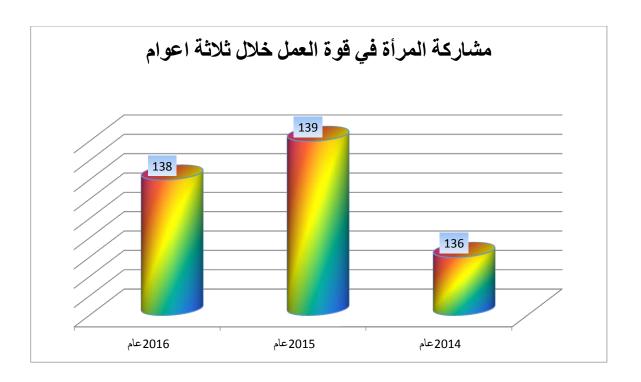
-في ديسمبر نظم فرع المجلس القومي للمرأة بالمنيا، بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وباشتراك عدد من طالبات المدارس بالمحافظة، مسيرة طلابين ونسائية، للتنديد بالعنف ضد المرأة وتفعيل قوانين المرأة في الدستور والقوانين المكملة، ورفع المشاركون لافتات تندد بالعنف ضد المرأة سواء بالضرب أو السب أو التعدي الجسدي والمعنوي على الفتاة والمرأة في المجتمع.

القسم الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

شهد عام ٢٠١٦ تقدم طفيف لوضع المرأة من حيث إتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية عن العام الماضي فقد احتلت مصر المركز الـ ١٣٢ من بين ١٤٤ دولة علي مستوي العالم في المشاركة الاقتصادية و إتاحة الفرص وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٦ ، بينما احتلت المركز الـ 135 من بين 142 دولة لعام 2015، و احتلت مصر المركز 120 من بين 142 دولة علي مستوي العالم خلال عام 2014.



من حيث مشاركة النساء في القوى العاملة، احتلت مصر احتلت المركز ١٣٨ من ١٤٤ دولة، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في ٢٠١٦و احتلت المركز ١٣٩ من حيث مشاركة النساء في القوى العاملة في ٢٠١٥، كما احتلت المركز 136 من بين 142 دولة من حيث مشاركة النساء في القوى العاملة، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2014.



فحسب تقرير التنافسية العالمية 2015-2016, سجلت مصر ترتيب 135 في مشاركة المرأة في قوة 9

أما بخصوص الفجوة الرواتب بين الجنسين (في ما يتعلّق بممارسة الوظيفة ذاتها). بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين في الرواتب ٢٠١٦ فتتقاضى النساء ٧٦%من راتب الرجال في مصر. 10

المرأة في سوق العمل

أشارت نتائج استطلاع رأي "رؤية المصريين لحقوق وواجبات المرأة" مؤسسة جسر، ديسمبر 2016 إلي أن 89% من عينة الاستطلاع وافقوا أنه في حالة ارتفاع معدلات البطالة، فأن الأولوية تكون للرجل في الحصول علي الوظائف. كما انتهت نتائج الاستطلاع إلي أن 65% من جمهور الاستطلاع يرون أن الزوجة التي تعمل يجب أن تشارك براتبها في الإنفاق علي المنزل.

⁹http://www3.weforum.org/docs/gcr/2015-2016/Global Competitiveness Report 2015-2016.pdf

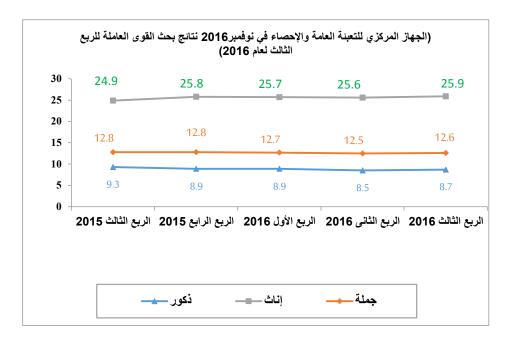
تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 10

وأشار تقرير مجموعة البنك الدولي بعنوان" المرأة والأعمال والقانون نحو تحقيق المساواة " إلي أن المرأة قد تواجه الكثير من القيود في الوظائف التي يمكنها القيام بها كالتعدين والمصانع وأعمال البناء يحظر على المرأة العمل بها، كما يحظر على المرأة العمل في العديد من المهن كأعمال صهر المعادن ورفع الأوزان وصناعة الأسمدة مما يشكل نوع من التفرقة المهنية.

وقد دخلت المرأة سوق العمل في مصر بأعداد كبيرة، ولكن لا يزال هناك استمرارية لعدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل، -طبقا لأخر إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نوفمبر الجنسين في سوق العمل، -طبقا لأخر إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نوفمبر ٢٠١٦/ لنتائج بحث القوى العاملة للربع الثالث (يوليو -سبتمبر) لعام 2016 ،بلغ معدل البطالة من نفس العام. من إجمالي قوة العمل، في حين كان قد بلغ ٥٠١٠٪ من إجمالي الإناث في قوة العمل، بينما كان ٢٥٦٠% في الربع السابق، وبلغ ٤٤٤٠٪ في الربع المماثل عام 2015 في حين بلغ معدل البطالة بين الذكور ٨٠٪ من إجمالي الذكور في قوة العمل بينما بلغ ٥٠٨٪ عن الربع السابق، وكان ٩٠٠% في الربع المماثل عام 2015.

وقد نتج ذلك من تدهور الحالة الاقتصادية في مصر حيث أن سوق العمل تقلص القوى العاملة. الأمر الذي أسفر عن عبئا إضافيا على المرأة في المساهمة في قوة العمل.

تطور معدلات البطالة



بلغ عدد المشتغلين من الذكور 20.3 مليون مشتغل بزيادة قدرها 202 ألف مشتغل بنسبة زيادة 3.2 ألف مشتغل بنسبة زيادة 3.2 عن نفس الربع عام زيادة 201٪ عن الربع السابق،بزيادة قدرها 629 آلف مشتغل بنسبة زيادة 20.2 عن نفس الربع عام 2015.

أما عن المساهمة في النشاط الاقتصادي, بلغ معدل المساهمة 46.1 % من جملة السكان (15 سنة فأكثر) خلال الربع الحالي، بينما كان 46.2% خلال الربع السابق، 45.9% في نفس الربع عام 2015. بلغ معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي 46.3 % من جملة السكان (15 سنة فأكثر) خلال الربع الحالي، بينما كان 46.1% خلال الربع السابق، 46.0% في نفس الربع عام 2015.

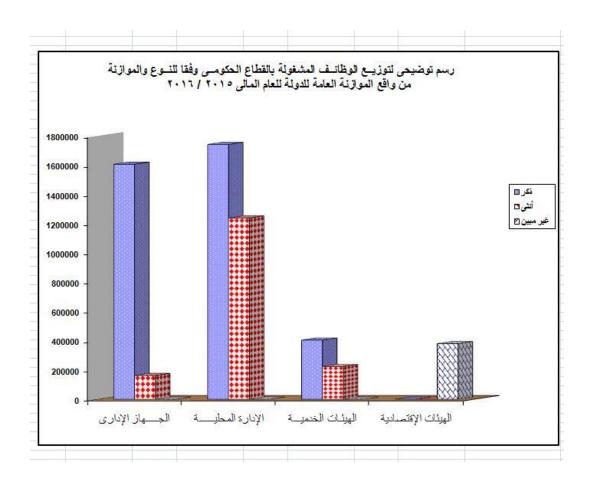
بلغ معدل مساهمة بين الذكور 20.2% ،مقابل 21.6% بين الإناث مقابل معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بين الذكور 69.8% ، مقابل 21.6% بين الإناث في الربع الماضي.

المرأة في القطاع الحكومي

	1							الجهاز المركزي للتطليم والادارة الادارة المركزية للتطولوجيا المطومات والاعسال الادارة المضلة للتوليق الاكتروني ودعم شقاة القرار ادارة دعم القدة القرار
	بيان توزيع الوظائف المشغولة بالقطاع الحكومي على الموازنات المختلفة ووفقا للنوع من واقع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦						توزيع للن	
جدول رقم (٣)					o'.		·	
النسبة %	جملة	النسبة %	غیر مبین	النسبة %	أنثى	النسبة %	ذكر	النوع النوع الموازنات
100	1767771	0	0	9.2	162195	90.8	1605576	الجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
100	2978619	0	0	41.6	1237867	58.4	1740752	لإدارة المحليـــة
100	627358	0	0	35.6	223329	64.4	404029	لهيئات الخدميسة
100	5373748	0	0	30.2	1623391	69.8	3750357	جملة الموازنة العامة للدولة
100	379825	100	379825	0	0	0	0	لهيئات الإقتصادية
100	5753573	6.6	379825	28.2	1623391	65.2	3750357	الاجمالي العام

ومن الجدول السابق يتضح أن القطاع الذي تشغل فيه النساء النسبة الأكبر هو قطاع الإدارة المحلية بنسبة 41.6% ويلي ذلك قطاع الهيئات الخدمية بنسبة 35.6%، ثم قطاع الموازنة العامة للدولة بنسبة 30.2%، ثم قطاع الجهاز الإداري للدولة بنسبة 9.2%.

^{11 .} الجهاز المركز*ي* للتنظيم والإدارة .



المرأة والقطاع غير الرسمي

تعمل الكثير من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي. ومع تزايد الاحتياجات الاقتصادية للأسرة وعدم قدرة الرجل بمفرده على تلبية هذه الاحتياجات تزايد الإلحاح على عمل المرأة مدفوع الأجر خارج المنزل دون مراجعة المنظومة القانونية أو مراجعة المداخل المقدمة للانتقال إلى مفاهيم تتمية حقيقية أو الاقتراب من مفهوم التمكين , مما ظلت معه المسئولية الأسرية كاملة على عاتق المرأة مع مسئوليات العمل , وتم استغلال قوة عمل المرأة داخل المنزل وخارجه لرفع المستوى الاقتصادي للأسرة مع تصنيف عوائد هذا العمل في مرتبة أقل من عوائد الرجل , رغم استهلاك المرأة لساعات عمل مضاعفة عن الرجل في كثير من الأحيان.

تبين من تحليل محددات الإنتاجية في الشركات أن الشركات التي توظف عددا أكبر من النساء عموما لا تزيد إنتاجيتها أو تقل عن الشركات الأخرى.ومن شأن توظيف النساء على قدم المساواة مع الرجال أن يتيح للشركات الاستفادة بدرجة أكبر من مجموعة المواهب ,والقدرات المتاحة، مما تترتب عليه انعكاسات على النمو المحتمل فهناك أدلة، وإن لم تكن حاسمة، على حدوث تأثير إيجابي على أداء الشركات نتيجة لوجود نساء في مجالس إداراتها ومناصب الإدارة العليا فيها.

الشركات التي توظف نساء في مناصب الإدارة يمكن أن تكون مهيأة بشكل أفضل لخدمة الأسواق الاستهلاكية التي تهيمن عليها النساء ويمكن أن يؤدي التنوع الأكبر، من حيث نوع الجنس، في مجالس 12 الإدارات إلى تعزيز حوكمة الشركات بتوفير طائفة أوسع من المنظورات

المرأة و ريادة الأعمال 13

بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية 1.2 مليون مشروع خلال الفترة (2009. 2015) ، بإجمالي قروض بلغت 5.3 مليار جنيه ، وفرت هذه المشروعات 1.3 مليون فرصة عمل وكانت نسبة مساهمة المرأة فيها 50.3 % من إجمالي المشروعات الممولة من الصندوق طبقا دراسة عن "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009 . 2015)" الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في سبتمبر 2016

وبلغ عدد المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية 103.2 ألف مشروع ، بقيمة قروض بلغت 10.6 مليار جنيه وكانت نسبة مساهمة المرأة فيها 24.8 % ، وفرت هذه المشروعات430.4 ألف فرصة عمل خلال الفترة (2009 . 2015) .

¹² Lord Davies, OECD (2013)

[&]quot;¹³واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009 - 2015)" الذي أصدره الجهـــاز المركــزي للتعبئـــة العامة والإحصاء في سبتمبر 2016

بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر الممولة من صندوق التنمية المحلية 41.1 ألف مشروع بقيمة قروض 150.5 مليون جنيه خلال الفترة (2009 / 2010 - 2014 / 2015), وكانت نسبة مساهمة المرأة فيها 58.3 % من إجمالي عدد المشروعات.

يأتي نشاط الإنتاج الحيواني في مقدمة الأنشطة التي يمولها صندوق التنمية المحلية بعدد 31.9 ألف مشروع بنسبة 77.7 % من أجمالي عدد المشروعات خلال الفترة (2009 / 2010 - 2014 / 2015) والتي تشارك فيها المرأة بعدد 18.4 ألف مشروع بنسبة 57.8% من أجمالي عدد المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية .

الوصول إلى التمويل عائق رئيسي أمام النساء

الوصول إلى التمويل محدود بالنسبة لجميع الشركات العاملة في مصر، وهناك عدد قليل جدا من الرجال أو النساء الذين يفيدون بإمكانية الوصول إلى نظم ادخارية مثل حسابات مصرفية. وفي حين الحصول على التمويل يشكل عقبة أمام الأعمال التجارية لكلا الجنسين، تشير الدلائل إلى أن النساء تتعرض لعقبات أكبر فبالتالي تعتبرها مجازفة أكبر.

الوصول إلى العدالة

من المفترض في أي دولة أن يكون الوصول للعدالة متاح لجميع أفراد المجتمع، وأن يكون هناك مساواة بين الرجال والنساء في فرص وصولهم للعدالة، لكن الوضع في مصر مختلف إلي حد ما، فهناك العديد من المعوقات التي تفرض علي المرأة وتحول دون وصولهن للعدالة ومن تلك المعوقات العبء المالي الذي يقع علي المرأة بعد الطلاق، وعدم حصول العديد من النساء علي ميراثيهن

العبء المالى على المرأة من الطلاق

انتهت دراسة صادرة من محاكم الأسرة بأن تكاليف الطلاق الرسمية في مصر تبلغ 17 مليارا و 850 مليون جنيه، تقريبا من خلال مصروفات التقاضي مليون جنيه، تقريبا من خلال مصروفات التقاضي ومرتبات القضاة والنيابة العامة والخبراء والمستشارين والعاملين في النيابة العامة من سكرتارية وموظفين وإداريين، هذا فضلا عن تكلفة الحراسات الأمنية الضرورية للمحاكم أثناء نظر هذه القضايا وأثناء تنفيذ الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية، خاصة في قضايا قائمة المنقولات والنفقة ومصروفات المحاكم.

وتتراوح تكلفة القضية الواحدة المباشرة ما بين 20 ألفا ومليون جنيه، وذلك على حسب الطبقة الاجتماعية كما أكدت الدراسة الصادرة.

تسهيل الحصول على النفقة للمطلقات

- في يونيو 2016 وافق مجلس إدارة صندوق نظام تأمين الأسرة التابع لبنك ناصر الاجتماعي والمنوط به سداد نفقة المطلقات على التعاقد مع شركات المحمول لاعتبارها جهات صرف لتحويل النفقة على التليفونات المحمولة للسيدات توفيرا للوقت والجهد وتيسيرا عليهن ، وتطويعا لتكنولوجيا المعلومات للإدماج المالي للنساء الفقيرات .

¹⁴http://www.youm7.com/story/2016/7/22/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A9-18-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-

[%]D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5-

[%]D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/2810751

¹⁵http://www.youm7.com/story/2016/6/28/%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88<u>%D9%82-%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-</u>

[%]D8%A7%D9<u>%84</u>%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%AF-

[%]D9%85%D8%B9-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-

[%]D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D9%84-

[%]D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84-

[%]D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%82%D8%A9/2780003

- وفي سبتمبر أصدر النائب العام كتاباً الدوري بشأن أحقية بنك ناصر في تحريك الدعوى الجنائية بصفته صاحب شأن مما ييسر عليه سرعة استرداد المبالغ المحكوم بها على الزوج وملاحقة غير المنتظمين في السداد وذلك بالنسبة لجريمة هجر العائلة حسب ما نصت عليه المادة (72) من القانون رقم (1) لسنة 2000 الخاص بإنشاء صندوق تأمين الأسرة.

المرأة الميراث

انتهي إحصاء رصدته منظمة "قضايا المرأة" في الفترة من 2013 حتى أصدر في مايو 2016 انتهي إلى أن عدد الدعاوى المطالبة بحقوق السيدات في الميراث بعد التعرض للعنف وصل إلى 250 ألف دعوى، وزعت النسبة الأكبر بين كلاً من "الفيوم - كفر الشيخ - أسيوط - قنا - سوهاج - الدقهلية - الشرقية - المنيا - الجيزة" بـ60%، وباقي المحافظات بـ40%. وذكرت الإحصائية تعرض 35% من السيدات التي حرمن من ميراثهن للإيذاء جسدياً، و 15% عبر الابتزاز المادي، و 50 % يضطررن التنازل عن حقوقهن عبر الابتزاز المعنوي، وخوفهن من الخلافات الأسرية، وغضب الأهل وقطع صلة الرحم. وأشارت النسب إلى أن 50 % من الحرمان من الميراث يكون عن طريق الأشقاء الذكور و 25 % بسبب تعنت الأمهات، ورفضهن حصول بناتهن على حقوقهن، و 25 % عن طريق الآباء الذين يكتبوا وهم أحياء كل شيء لأبنائهم الذكور. 17

[%]D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-

^{/%}D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%83-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89

¹⁷ http://www.youm7.com/story/2016/5/6/%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8 8%A9--35--%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-

[%]D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D9%86-

[%]D9%84%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B0%D8%A7%D8%A1-

[%]D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3%D8%AF%D9%89-

[%]D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%86-

[%]D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7/2705782

المرأة والتعليم

شهد تعليم المرأة خلال عام 2016 تقدما عن العام السابق، فقد احتلت مصر المركز 112 من بين 144 دولة عالميا في التعليم، بينما احتلت المركز المركز 115 من 142 في التعليم عام 2015 ، و احتلت المركز 109 من 142 عام 2014 وفقاً تقرير الفجوة بين الجنسين أعوام 2016 – 2014–2015.

ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فقد بلغت نسبة القيد الإجمالي للإناث في المرحلة الإعدادية 96.4% عام 2016/2015 مقابل 94.0% عام 2014/2013، بينما بلغت في المرحلة الثانوية 88.8% عام 2016/2015 مقابل 65.0% عام 65.0% عام 2014/2013.

وبلغت نسبة الإناث المقيدات بالتعليم العالي 47.7% من إجمالي المقيدين عام 2015/2014.

وبلغ معدل التسرب في المرحلة الابتدائية 0.39% للإناث مقابل 0.55% للذكور للعام الدراسي 2016/2015 بينما كان في المرحلة الإعدادية 4.14% للإناث مقابل 3.86% للذكور في نفس العام.

المرأة و الرباضة



حققت المرأة نجاحات كبيرة علي المستوي الرياضي ففي أولمبياد ريو دى جانيرو نجحت سارة سمير، لاعبة منتخب رفع الأثقال، في تحقيق أول ميدالية لمصر في أولمبياد ربو دي جانيرو، بعد فوزها بالميدالية البرونزية في منافسات وزن 68 كجم. ¹⁸

في البارالمبيات

حازت ٥ لاعبات على ٥ ميداليات من إجمالي 11 ميدالية في دورة ربو البارالمبية المخصصة ليرتفع ترتيب مصر في الدورة إلى رقم 28 عالميًّا، من بين 71 مرتبة.

اللاعبة راندا تاج الدين

تمكنت الرباعة المصربة رندا تاج الدين، البالغة من العمر 28 عامًا، من الفوز بالميدالية الذهبية، في منافسات رفع الأثقال لوزن 87 كجم نساء ب «ربو»، وجاءت رندا في المركز الأول في المنافسات بعد رفعها وزن قدره 130 كجم، بفارق 10.5 كجم عن اللاعبة الأردنية التي جاءت في

المركز الثاني، وحصلت على الميدالية الفضية. وتعد هذه الميدالية البارالمبية الثالثة لرندا، إذ فازت بميدالية فضية في دورة بكين 2008، عندما كان عمرها 20 عامًا فقط، وفازت بميدالية فضية في دورة لندن 2012، قبل أن تفوز بذهبية ربو، التي تُعد الإنجاز الأفضل في تاريخها الرياضي.

Rio2016 () Brade وفازت الرباعة المصربة رحاب أحمد بالميدالية الفضية، في منافسات رفع الأثقال وزن 50 كجم نساء، وجاءت رحاب بالمركز الثاني بعد رفعها لوزن قدره 104 كجم، بفارق ثلاثة كيلوجرامات فقط عن



اللاعبة رحاب احمد

 $[\]underline{\text{http://www.youm7.com/story/2016/8/11/\%D8\%B1\%D9\%88\%D8\%85/D8\%84F\%D9\%89-\%D8\%A7\%D9\%86\%D9\%8A\%D8\%B1\%D9\%88-2016-178\%B1\%D9\%88-2016-178\%B1\%D9\%88-1016-178\%B1WD9\%88-1016-178\%B1WD9\%88-1016-178\%B1WD9\%88-1016-178\%B1WD9\%88-1016-178\%B1WD9\%88-1016-178\%B1WD9\%88-1016-178\%B1WD9\%88-1016-178\%B1WD9\%88-1016-178\%B1WD9\%88-1016-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9\%88-178\%B1WD9W98-178\%B1W99-178\%B1W9-178\%B1W9-178\%B1W9-178\%B1W9-178\%B1W9-178\%B1W9-178\%B1W9-178\%B1W$

الأوكرانية ليديا سولوفيوفا، صاحبة المركز الأول والذهبية، بعد تمكنها من رفع وزن قدره 107 كجم.



وفازت الرباعة المصرية فاطمة عمر بالميدالية الفضية، في منافسات

رفع الأثقال وزن 61 كجم نساء، وجاءت فاطمة بالمركز الثاني بعد رفعها

لوزن قدره 140 كجم، لتدخل التاريخ الرياضي كونها أول لاعبة في التاريخ

اللاعبة فاطمة عمر

بارالمبية، فبجانب الفضية الأخيرة، حصلت فاطمة على أربع ميداليات بارالمبية في دورات: سيدني 2000، وأثينا 2004، وبكين 2008، ولندن 2012



اللاعبة أمل حفني

أما الرباعة المصرية أمل حفني فقد تمكنت من الفوز بالميدالية البرونزية، في منافسات رفع الأثقال لوزن 67 كجم نساء، وجاءت أمل في المركز

الثالث في المنافسات، بعد رفعها لوزن قدره 108 كجم في المحاولة الثانية،

بعدما فشلت في رفع الوزن نفسه في المحاولة الأولى لها. وتعد هذه الميدالية

البارالمبية الثالثة لأمل، إذ فازت بميدالية فضية في دورة بكين 2008، كما فازت أمل بميدالية برونزية في دورة الألعاب البارالمبية بلندن 2012، واستحقت بموجبها الحصول على وسام الجمهورية للرياضة من الطبقة الثانية.



اللاعبة أمانى الدسوقى

وفازت الرباعة المصرية أماني الدسوقي بالميدالية البرونزية، في منافسات رفع الأثقال لوزن 73 كجم نساء، وجاءت أماني في المركز الثالث في المنافسات، بعد رفعها لوزن قدره 127 كجم في المحاولة الأولى، وبعد

نجاحها في رفع وزني 110 كجم، و 115 كجم على التوالي. 19

صورة المرأة في الأعمال الدرامية الرمضانية

قامت لجنة رصد دراما رمضان التي تم تشكيلها من قبل لجنة الإعلام بالمجلس القومي للمرأة بحصر شامل لأبرز المسلسلات التي تم عرضها مع بداية شهر رمضان. وشارك في التحليل عدد من أساتذة وخبراء الإعلام من أعضاء لجنة الإعلام بالمجلس.

وحللت اللجنة مضمون 28 مسلسلا وتتمثل هذه المسلسلات فيما يلي: (المغني، نيللي وشريهان، فوق مستوي الشبهات، الميزان، ليالي الحلمية، هي ودافنشي، يوميات زوجة مفروسة، أزمة نسب، القيصر، شهادة ميلاد، مأمون وشركاه، الأسطورة، أبو البنات، الكيف، وعد، صد رد، يونس ولد فضة، بنات سوبر مان، رأس الغول، الخانكة، أفراح القبة، الخروج، ونوس، جراند أوتيل، سقوط حر، هبة رجل الغراب، كلمة سر، حبيب الله).

وهدف التحليل إلى:

- التعرف على قضايا المرأة التي تتناولها هذه الأعمال.
- رصد صورة المرأة بهذه الأعمال الدرامية وتحديد مظاهر الصور الإيجابية والسلبية للمرأة، تحديد مظاهر العنف ضد المرأة في كل حلقات هذه المسلسلات.

¹⁹http://www.sasapost.com/egypt-para-olympics-rio-2016/

وفيما يلي النتائج والمؤشرات العامة لتحليل دراما رمضان: رصدت اللجنة في تقريرها النهائي الصادر بعد انتهاء حلقات الأعمال الدرامية في نهاية شهر رمضان مجموعة من النتائج والمؤشرات العامة ما يلي:

- شغلت المشكلات الأسرية المرتبة الأولى بين أبرز القضايا والموضوعات التي تم تناولها في المسلسلات، يليها العنف ضد المرأة في المرتبة الثانية، ثم تربية الأبناء في المرتبة الثالثة، أما عمل المرأة فقد احتل المرتبة الرابعة، وفي المرتبة الخامسة المشكلات القانونية.

- وتعرضت المرأة في المسلسلات للعديد من مظاهر العنف بمعدل (1607 مشاهد للعنف)؛ سواء كان: ماديا تمثل في الضرب والإهانة المباشرة والسب، أو معنويا تمثل في القهر والتمييز ضد المرأة - الدونية - والاضطهاد والاحتقار والذل والسخرة أو كلاهما معا، وكان تركيز الأعمال على العنف المعنوي بشكل أكبر من المادي.

ومن أبرز المسلسلات التي ركَّزت على العنف المعنوي ضد المرأة: (كلمة سر، فوق مستوى الشبهات، هبة رجل الغراب، يوميات زوجة مفروسة، الكيف، وعد،أزمة نسب، جراند أوتيل، الخروج، الأسطورة، أبو البنات)، أما عن أكثر المسلسلات التي ظهر فيها العنف المادي فكانت: (بنات سوبر مان، الأسطورة)، أما عن المسلسلات التي اشتملت على عنف مادي ومعنوي معا فكان أبرزها: (بنات سوبر مان، هبة رجل الغراب، فوق مستوى الشبهات، الخروج، يوميات زوجة مفروسة، الكيف، أفراح القبة)

- يعتبر الرجل مصدر العنف الأبرز ضد المرأة وقد ظهر ذلك في (1214 مشهدا للعنف) ومن أبرز المسلسلات التي ظهر فيها ذلك: (بنات سوبر مان، هبة رجل الغراب، كلمة سر، يوميات زوجة مفروسة، الكيف، الخروج، أفراح القبة)، في مقابل (407 مشاهد للعنف) مارستها امرأة ضد امرأة أخرى مثل مسلسلات: (فوق مستوى الشبهات، كلمة سر، جراند أوتيل، بنات سوبر مان، هبة رجل الغراب)،

ويعتبر الزوج المصدر الأول للعنف ضد المرأة وقد ظهر ذلك في (519 مشهدا للعنف)، يليه الأقارب ثم المدير في العمل.

وبلغت إجمالي الصور السلبية التي ظهرت بها المرأة في المسلسلات (2073 مشهد سلبية)، ومن أكثر المسلسلات تركيزا على الصورة السلبية للمرأة: (كلمة سر، فوق مستوى الشبهات، الخروج، جراند أوتيل، الميزان، بنات سوبر مان، أفراح القبة)

وهناك بعض الصور السلبية هي إيجابية لضرورة التنبيه لأخذ موقف مثل ما أثير عن البطء في إجراءات التقاضي، ما يدفع للعنف في أخذ الحقوق، ما يستلزم ضرورة إيجاد حلول للوصول للحق بالقانون بالتحديد حقوق المرأة في الأحوال الشخصية.

- اهتمت المسلسلات بالمرأة وقضاياها بشكل أكبر من اهتمامهم بالفتيات والبنات في مرحلة المراهقة والطفولة، حيث تكرر ظهور المرأة في المسلسلات (3396 مرة) في مقابل (725 مرة) للفتيات، (115 مرة) للبنات في مرحلة المراهقة.
- وتعددت مظاهر الثراء وظهرت المرأة في مستوى الاقتصادي واجتماعي مرتفع أو متوسط مرتفع في العديد من المسلسلات مقارنة بالمستويات المتوسطة والمنخفضة، ومن أبرز هذه المسلسلات بالترتيب: (أبو البنات، وعد، كلمة سر، فوق مستوى الشبهات، الميزان، جراند أوتيل) كما ظهرت أيضا بمستوى مرتفع في مسلسلات: (مأمون وشركاه، يونس ولد فضة، رأس الغول، شهادة ميلاد، ليالي الحلمية، القيصر)، أما عن أبرز المسلسلات التي اهتمت بالطبقة البسيطة من المستوى المنخفض فقد تمثلت في مسلسل: الأسطورة، نيللي وشريهان، المغني، أزمة نسب، أفراح القبة)، في حين لم تظهر الطبقة المتوسطة إلا نادراً.

- اهتمت الغالبية العظمى من المسلسلات بالمرأة في الحضر وعدم الاهتمام بالريف في كل المسلسلات باستثناء مسلسل: يونس ولد فضة، كما ظهرت مشاهد قليلة للريف ببعض المسلسلات من أبرزها: (الكيف، والمغني، والخانكة، وليالي الحلمية، والأسطورة)، ويلاحظ أن مسلسل "يونس ولد فضة" قام بتزييف صورة المرأة الحقيقة في صعيد مصر.
- ومن أبرز المظاهر السلبية التي تم رصدها بالمسلسلات: -استخدام ألفاظ غير لائقة، كما لوحظ كثرة السباب بالأم؛ مما يهين المرأة ويهين كرامتها (أفراح القبة، بنات سوبر مان ، الكيف ، الخانكة ،رأس الغول ، ونوس).
- ظهور المرأة كثيراً في أدوار: (الراقصة، فتاة الليل، الزوجة الخائنة، المطلقة التي تخطف الزوج من زوجته، المرأة العاملة غير الناجحة في حياتها الأسرية، أم لا تربي أبنائها بشكل سليم) (أفراح القبة، بنات سوبر مان ، الكيف ، الخانكة ،رأس الغول ، ونوس، فوق مستوي الشبهات، الميزان).
- وتعددت المشاهد التي تظهر المرأة على أنها متحررة ولا تحترم العادات والتقاليد المجتمعية، كما تعددت السلوكيات التي يقوم بها الأبطال رغم مخالفتها للدين والعادات والتقاليد كتناول الخمور والمخدرات والتدخين والقمار وارتداء الملابس الخارجة والعلاقات غير الشرعية (كل المسلسلات بنسب مختلفة)
- التركيز على نظرة المجتمع السلبية للمرأة العاملة وأنها غير ناجحة في حياتها الأسرية، وكذلك للمطلقة مما يجعلها عاجزة عن اتخاذ قرار الطلاق، وهو ما يسهم في ترسيخ هذه الصورة داخل المجتمع ويؤدي إلى سكوت المرأة على العنف التي تتعرض له خوفاً من عواقب اتخاذ قرار الطلاق (الميزان، يوميات زوجة مفروسة، الخانكة)

- وأظهرت نتائج الرصد بعض النماذج السلبية للمرأة العاملة التي تشغل وظائف مرموقة مثل: خبيرة التنمية البشرية التي ترتكب مجموعة من جرائم القتل، المحامية التي تتلاعب بثغرات القانون، الصحفية التي تستغل طبيعة عملها، الطبيبة المريضة نفسياً، ربة المنزل التي تفشل في تربية أبنائها.
- كما أبرزت المسلسلات نماذج للمرأة العاملة كخادمة أو ممرضة أو بائعة جائلة في صورة غير لائقة كمسلسلات (فوق مستوى الشبهات، هي ودافتشي، بنات سوبر مان، الأسطورة، الخروج، أزمة نسب، الخانكة).²⁰

²⁰http://www.elwatannews.com/news/details/1276499

القسم الثالث: العنف ضد المرأة

أشار تقرير مجموعة البنك الدولي عن المرأة والأعمال والقانون²¹ إلى أنه تم إحراز تقدم كبير في الآونة الأخيرة بمصر في مجال المساواة بين الجنسين في القانون على مدى العامين الماضيين، حيث تم تجريم التحرش الجنسي في العمل والأماكن العامة وأماكن التعليم مما يجعل مصر واحدة من الاقتصاديات الدين العامة على مستوى العالم تعالج جميع الأنواع الثلاثة من التحرش الجنسي في التشريع، لافتا إلى أنه على المستوى الإقليمي تعد مصر واحدة من 4 دول تجرم التحرش الجنسي في الأماكن العامة.

وكشف التقرير أنه على الرغم من أن مصر هي السباقة في تجريم أشكال مختلفة من التحرش الجنسي غير أنه لا يزال هناك نقص في قوانين محددة بشأن العنف الأسرى؛ فلا يوجد تشريعات حول العنف الأسرى في 46 من بين 173 اقتصاد يغطيها التقرير بما في ذلك مصر، مشيرا إلى أن فشل الحكومات في توفير هذه الحماية سيؤدى لتقليل العمر المتوقع للنساء.

إلا أنه بالرغم من ذلك ما زالت النساء المصريات يتعرضن للعنف فقد انتهي مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر ٢٠١٥ والذي تم إعلانه في يونيه ٢٠١٦ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس القومي للمرأة وهو أول مسح وطني شامل لقياس مدى انتشار الأشكال المختلفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تتعرض له السيدات والفتيات في الفئة العمرية ١٨-٤٤ سنة، أنتهي إلي أن نسبة انتشار العنف بين السيدات في مصر تبلغ ٢٠٠٤%، فهناك نحو ٧,٨٨٨ مليون امرأة عانت من العنف في العام الواحد،

WOMEN , BUSINESS AND THE LAW 2016, The World Bank 21

40

سواء من قبل الزوج أو الخطيب أو أفراد العائلة أو البيئة المحيطة أو الأماكن العامة، وتتعرض أيضاً نحو ٢,٤٩ مليون سيدة في الشارع و ١,٧٢ مليون سيدة في المواصلات العامة للتحرش سنويًا.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات انتشار العنف بين السيدات، إلا إنه هناك ضعف واضح في لجوء المرأة لمؤسسات المجتمع المحلى أو لمؤسسات الشرطة، فلم يتعد عدد النساء المستعينات بالشرطة ٧٥ ألف سيدة مما يمثل ١% من إجمالي عدد السيدات اللاتي عانين من العنف في العام الواحد وعدد السيدات المستعينات بخدمة المجتمع المحلى لا يتعدى ٧ ألاف سيدة. وتعكس هذه النتائج عدم انتشار ثقافة الاستعانة بهم، أو لاعتقاد المرأة بعدم فاعلية المؤسسات في الحد من العنف ضدها

وخاصة العنف المنزلي ومن ثم لا تلجأ إلى هذه المؤسسات في المقام الأول.

التحرش الجنسي

كشفت دراسة ميدانية حديثة أجراها «صندوق الأمم المتحدة للسكان»، نهاية مايو الماضي، بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وصدرت مؤخراً، أن نحو 2.5 مليون امرأة مصرية يعانين أشكالاً من «التحرش الجنسي» في الشوارع، وأن أكثر من مليون و 700 ألف يتعرضن للتحرش بمختلف أشكالاً من «درجاته في المواصلات العامة، ونحو 16 ألف فتاة من عمر 18 عاماً يجرى التحرش بهن في المؤسسات التعليمية، سنوياً.

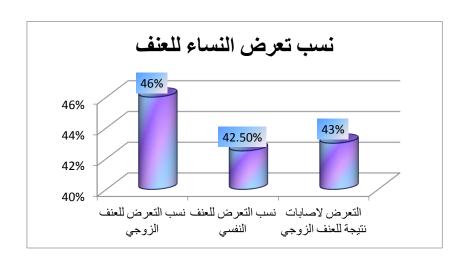
كما كشفت نتائج استطلاع رأي "رؤية المصريين لحقوق وواجبات المرأة" مؤسسة جسر، ديسمبر 2016 إلي أن 71% من جمهور عينة الاستطلاع أن أكثر سبب في تعرض الفتيات للتحرش الجنسي هو ملابس الفتاة، مع عدم وجود فارق يذكر بين الإناث والذكور الذين رأوا أن لبس المرأة هو أكثر سبب لتعرضها للتحرش الجنسي حيث بلغت النسبة 70% و 73% على التوالي.

http://www.elwatannews.com/news/details/1225590 22

وفي نفس الوقت أكد 90% علي ضرورة معاقبة المتحرشين، وأنه علي الفتاة أن تقوم بإبلاغ الشرطة في حال تعرضها للتحرش الجسدي في الشارع.²³

العنف الأسري ضد المرأة

أظهرت نتائج مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر أن نسبة العنف الزوجي لا يستهان بها، حيث تعرضت حوالي ٤٦% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج وفي الفئة العمرية ١٨-٤٢سنة في مصر لأحد أشكال العنف من قبل الزوج سواء كان عنف نفسي أو بدني أو جنسي، وأظهرت نتائج المسح إن العنف النفسي هو أكثر أنواع العنف الزوجي شيوعاً ، فقد تعرضت حوالي ٥٠٤٤% من السيدات لبعض أشكال من العنف النفسي من الزوج خلال حياتهن وإن نسبة السيدات اللاتي عانين من إصابات نتيجة للعنف الزوجي بلغت٣٤% في العام الواحد. مشكلة العنف المنزلي من قبل الزوج لا تقتصر عواقبه على الزوجة بل تمتد أثاره إلى الأطفال حيث يعاني أطفال ٣٠٠ ألف أسرة من الدراسة سنوياً نتيجة العنف الزوجي.



http://www.gisr.org/wp-content/uploads/2017/01/Role-of-women-in-Egypt-2016.pdf ²³

ختان الإناث

أظهرت نتائج مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر أن الختان من أكثر ظواهر العنف ضد المرأة انتشارا بين السيدات حيث أظهرت النتائج أنه تم ختان تسعة من كل عشرة نساء في الفئة العمرية ١٨-٢٤ سنة بإجمالي ٥,٩٨% من إجمالي عدد السيدات اللاتي شاركن في المسح، ومع ذلك فقد رصد المسح أن نسبة انتشار العنف المقترن بالعادات التقليدية مثل الختان والزواج المبكر والزواج الجبري إنها في انخفاض ملحوظ بين الفئات العمرية ٢٤ فأقل وأن الانخفاض كان تدريجي كلما صغر سن السيدات، مما يعطي بريقاً من الأمل.

التكلفة الاقتصادية للعنف

أوضحت دراسة التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر ٢٠١٥ أن العنف لا يؤثر على المرأة المعتدى عليها بشكل حصري، لكن يمتد أثره ليشمل أطفالها، أسرتها، مجتمعها، وشعور النساء الأخريات بالتهديد والخوف من تعرضهم أيضاً للعنف، وحتى على المعتدي نفسه. هذا التأثير يتعدى حدود الأذى الجسدي والنفسي، ولكنه يضع بصمة واضحة كتكلفة مادية، فإن الوعي بالتكاليف المادية الناجمة عن تلك الممارسات يساعد في تحديد الحجم الحقيقي للمشكلة وأثرها على المجتمع ويقدم بعداً جديداً وقوياً لفهم الآثار القانونية والصحية والتبعات الأخرى للعنف ضد المرأة والدعوة لاتخاذ التدابير اللازمة. وأشارت نتائج المسح بأن قيمة التكلفة الإجمالية لما نتفقه الضحية وأسرتها (سواء تكلفة مباشرة أو تكلفة غير مباشرة) في أشد الحوادث عنفاً فقط تبلغ ٢,١٧ مليار جنيه في العام الواحد كحد أدني، و قد تصل التكلفة الاقتصادية إلى ٢,١٠ مليار جنيه، باحتساب معدلات الإصابة بين جميع حوادث العنف التي تحدث للمرأة في العام الواحد على يد الزوج أو الخطيب.

نماذج لحالات عنف

نموذج لحالتين عنف أسري

- اعتدى عامل بالضرب على ابنته ومنع عنها الطعام لعدة أيام حتى فارقت الحياة، لرغبتها في الزواج من أحد الأشخاص دون رغبته ببولاق الدكرور. 24
- في نوفمبر انتحرت الطفلة المصرية ريم مجدي، بطلة العالم في المصارعة، بسبب ضرب والدها المتواصل لها وأهانتها أمام زملائها. ريم مجدي "15 عاما"حصلت خلال عام 2016 على برونزية بطولة العالم للناشئين بجورجيا، وذهبية بطولة أفريقيا لمصارعة الناشئين في الجزائر قبل 4 أشهر.

نماذج لعنف من قوات الأمن

- في فبراير 2016 اعتدى أمين شرطة على فتاة عشرينية، بصفعها على وجهها في أحدي محطات مترو الإنفاق وجرها خارج عربة المترو التي كانت معطلة لخروج شاب من عربة السيدات بعد تحرشه بفتاة أخرى، لينتهي الأمر بدفعها غرامة تم تخفيضها من 2000 جنيه إلى 400 جنيه.

 $[\]frac{\text{http://www.youm7.com/story/2016/10/29/\%D8\%B9\%D8\%A7\%D9\%85\%D9\%84-\%D9\%8A\%D9\%85\%D9\%86\%D8\%B9-.21}{\%D8\%A7\%D9\%84\%D8\%B9\%D8\%A7\%D9\%85-\%D8\%B9\%D9\%86-\%D8\%A8\%D9\%86\%D8\%AA\%D9%87-}$

[%]D8%AD%D8%AA%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA-%D9%84%D8%B1%D8%BA%D8%A8%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%89-

[%]D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC/2943219

http://www.youm7.com/story/2016/11/22/%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%AC%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-.22
%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%AC%D8%AF%D9%89-%D8%A8%D8%B7%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B1%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AAMD8%B1%D9%8AMD8%B1%D8%B9%D8%A7-%D8%AA7%D9%84%D8%AAMD8%B1%D8%AAMD8%B1%D8%AC%D

http://albedaiah.com/news/2016/08/05/118202 ²⁶

- قام أمين شرطة بالتحرش بسيدة أمام محطة مترو المرج في فبراير 2016 وهددها بالسلاح لاصطحابها معه للمنزل، توجه زوجها لقسم المرج بعدها لكن القسم رفض تحرير محضر بحجة عدم وجود شخص بهذا الاسم في القسم، فقام بتحرير المحضر بوزارة الداخلية .²⁷
- اعتدت قوات الشرطة علي أحدي الصحفيات أثناء تغطية مظاهرات طلبة الثانوية العامة في 27 يونيو 2016، أثناء محاولتها تصويرها محاولة إجبار قوات الأمن الطلاب للنزول إلى المترو بهاتفها الخاص.

المرأة والعنف المجتمعى

كثيراً ما تواجه الفتيات والسيدات بعض المعارضة من الأهل عند السفر وحدهن؛ بحكم أعراف المجتمع التي تعتبر في ذلك خطرًا على المرأة أو انتهاكًا للتقاليد المحافظة. ولكن ما فاق المتوقع هو أن المرأة أصبحت الآن بحاجة لإقناع، ليس الأهل فقط، ولكن أيضًا إدارات الفنادق بأحقيتها في السفر بدون مرافقين.

وقد نقل تحقيق صحفي ب"مدى مصر" عن نساء عانين من رفض الفنادق استقبالهن في مختلف محافظات مصر؛ من الإسكندرية وصولًا للصعيد، بل وحتى بعض فنادق العاصمة. أغلب الحالات التي رصدها "مدى مصر" تركزت في الفنادق ذات المستوى المتوسط (ثلاثة أو أربعة

اعلب الحالات الذي رصدها مدى مصر لرحرت في الفنادق دات المسلوى المنوسط (دلاله أو اربعه نجوم)، ما يبدو معه أن الفنادق الأقل مستوى تكون أقل انتقائية، وأن الفنادق ذات النجوم الخمسة قد

http://alwafd.org/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%AF%D8%AB- 27

[%]D9%88%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7/1051614-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A9-

[%]D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AC-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-

[%]D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-

[%]D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-

[%]D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D9%88%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A3%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-

[%]D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9

http://albedaiah.com/news/2016/08/05/118202 ²⁸

تمنعها معايير الضيافة الأعلى، والارتباط بشركات دولية، من رفض الخدمة بناء على أسس تتعلق بالعادات الاجتماعية، وإن كانت الفنادق الكبرى قد شهدت بعض الحالات، ولكن بمعدلات أقل!". 29

المرأة والقوانين المختلفة

شهد عام 2016 العديد من القوانين التي تم سنها أو تعديل قوانين كانت قائمة لتكون أكثر عدالة مع المرأة ومن بين ذلك:

• تغليظ العقوبة علي جريمة ختان الإناث

تم تعديل قانون ختان الإناث لتغليظ العقوبة على من يقوم بختان الإناث لتصل إلى السجن المشدد من 5 إلى 7 سنوات، بدلًا من العقوبة السابقة التي كانت تتراوح من 3 أشهر إلى 3 سنوات، وتحولت من جنحة إلى جناية، وتصل العقوبة إلى السجن المشدد 15 سنة إذا أفضى إلى عاهة مستديمة أو الموت، كما تصل العقوبة لمن يصطحب أنثى للختان من سنة إلى 3 سنوات"

• قرار محكمة القضاء الإداري بخصوص الولاية التعليمية للأبناء

أرست محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية الدائرة الأولي بالبحيرة عدة مبادئ قانونية لتحسم الصراع بين الآباء والأمهات علي الحضانة والولاية التعليمية واختيار النظام المدرسي للأبناء بعد الطلاق، حيث أكدت المحكمة علي مجموعة من المفاهيم الجديدة لصالح الأم المصرية الحاضنة وأهمها أن النظام المدرسي من الحقوق اللصيقة بالطفل وحاضنته.

وسيخفف هذا الحكم من المعاناة التي تعاني منها الأمهات بعد الطلاق واستخدام الأطفال ذريعة للتنكيل بهن مما يترتب عليه الدخول في دائرة عنف لا تنتهي ، ويحصدها الأبناء.

%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9

http://www.madamasr.com/ar/sections/lifestyle/%D9%84%D8%A7- ²⁹%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%82-

حيث قضت المحكمة برفض الدفع بعدم دستورية نص المادة 54 في فقرتها الثانية من القانون رقم 126 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2008 التي عقدت الولاية للحاضن بالترتيب الوارد به.

• تعديل القانون بشأن المواريث

وافق مجلس الوزراء في يناير 2016، من حيث المبدأ، على مشروع قرار رئيس الجمهورية بخصوص تعديل بعض أحكام القانون رقم 77 لسنة 1943 بشأن المواريث، مع مراجعة الجزء الخاص بالعقوبة بما لا يتعارض مع القوانين الدولية.

والهدف من هذا التعديل هو تدخل المشرع لتجريم الامتناع العمدي عن تسليم محل الميراث أو ريعه أو حجب سندات استحقاق الميراث للوارث أيا كان نوعه، بهدف كبح جماح تلك الأفعال التي أدت إلى ضياع الحقوق الثابتة شرعا وإحداث خللا اجتماعيا واقتصاديا.والتي غالبا ما كانت تقع علي النساء، حيث من المتعارف عليه في عديد من محافظات الصعيد والريف الامتناع عن تسليم المواريث علي النساء، خاصة في حالات أن تكون المواريث عبارة عن أراضي.

وينص التعديل على أنه:

"مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وغرامة لا تقل عن 20 ألف جنيه ولا تجاوز 100 ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من امتنع عمدا عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن 3 أشهر وغرامة لا تقل عن 20 ألف جنيه ولا تجاوز 100 ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من كانت أعيان التركة أو بعضها تحت يده باتفاق الورثة وامتنع بغير حق عن تسليم كل وارث نصيبه في ريعها.

كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 3 أشهر وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه ولا تجاوز 50 ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من حجب سندا يؤكد نصيبا للوارث، أو امتنع عن تسليم ذلك السند

حال طلبه من أي من الورثة الشرعيين، وفي حالة العودة لأي من الأفعال السابقة تكون العقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة."

قانون الخدمة المدنية

صدر قانون الخدمة المدنية وتم نشره بالجريدة الرسمية في نوفمبر ليحل محل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لسنة 1977.

وهناك بعض الملاحظات على هذا القانون منها:

- أن القانون يستخدم لغة المخاطب المذكر حيث يقول العامل الموظف في تجاهل واضح أن هناك الآلاف من العاملات والموظفات.
- نص القانون علي تشكيل عدة لجان مثل لجنة الموارد البشرية وغيرها لكنه لم يضع ضمانه أن يكون من بين هذا التشكيل نساء.
- نص القانون علي أن تقييم أداء الموظفين يكون مرتين خلال العام بدلاً من مرة واحدة الأمر الذي قد يلحق ضرراً أكثر بالمرأة التي تتحمل التزامات عائلية قد لا تجعل هذا التقييم في صالحها نسبة إلى زملائها الموظفين من الرجال على الأخص في ظل ثقافة ذكورية مما يجعل هناك ضرورة لإيجاد ضمانات لعدم استخدام مسئوليات الأسرة كوسائل عقابية لحرمان المرأة من العمل أو الترقي للمناصب العليا.
- من الممكن أن يستغل رؤساء العمل الصلاحيات الممنوحة لهم ضد المرأة لاسيما وقد وسع القانون من صلاحيات الرؤساء وجعلها مؤثرة في التعيين والترقي والإعارة والفصل من الخدمة, فيمكن للرئيس العمل أن يتعمد إلي نقل أحد الموظفات لو كان تحرش بها ورفضت التحرش من باب العقاب لها فيقوم بنقلها إلى مكان بعيد.

- وفيما يخص أجازة الوضع وذكر أن "تستحق الموظفة" يؤثر بالسلب على المرأة حيث يحملها بمفردها مسئولية الرعاية الأسرية ، دون الإشارة إلى إمكانية تقاسم الرجل هذه المسئولية أو هذا الامتياز , مما يحد من قدراتها التنافسية للوصول إلى المناصب العليا.

• أجازة الوضع للمرأة العاملة

في أغسطس ٢٠١٦، أصدر رئيس الوزراء، قرارا بإضافة نص الفقرة الأخيرة من نموذج عقد العمل لقرار رئيس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التعليم ينص على" إجازة وضع العاملة المتعاقدة لمدة 3 أشهر بعد الوضع بأجر كامل، على ألا تستقطع من مدة العقد وبما لا يتجاوز ثلاث مرات طوال مدة خدمتها تنفيذا لأحكام قانون الطفل.

• عدم أحقية المطلقة في طلب أجر حضانة

قضت محكمة الأسرة بالقاهرة الجديدة في مايو ٢٠١٦ بعدم أحقية المطلقة خلعا في طلب أجر حضانة من طليقها، وقضت المحكمة أيضا بحقها في أجر مسكن الحضانة فقط.واستندت المحكمة في حكمها أنه لم يفرض للمدعية أجر حضانة وذلك لتنازلها عن جميع مستحقاتها المالية والشرعية في دعوى الخلع، فيكون بذلك الحكم قد صادف صحيح القانون، في رفضه أجر الحضانة ورفض بدل الكسوة. 31

• مسودة قانون الأحوال الشخصية

تقدمت النائبة سهير الحادي مع 60 نائبا بمشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية، وتنص التعديلات المقترحة أن يمنح الطرف غير الحاضن أيا كان حق استضافة طفله لمدة يوم أو يومين أسبوعياً بمنزله

³¹http://www.vetogate.com/2174869

بجانب شهر من أجازة آخر العام، وأن يتم سحب الحضانة عن الأم حال زواجها وتنتقل إلى الأب بعد أن يلتزم بتوفير من يقوم على رعاية الابن سواء كانت زوجته أو أي امرأة من العائلة.

وأثار مشروع القانون انتقادات عديدة من أمهات والمنظمات الحقوقية النسائية، وأعلن المجلس القومي للمرأة وعدد من المنظمات النسوية عن رفضهم الشديد للتعديلات المقدمة، مؤكدين على ضرورة العمل على طرح مشروعات القوانين التي تمس الأسرة والمجتمع للحوار المجتمعي على جميع المؤسسات والجهات المعنية لإبداء الرأي قبل إقرارها من مجلس النواب³²

وفي هذا السياق يوجد بالفعل مقترحين لقانون أحوال شخصية الأول مقدم من المركز المصري لحقوق المرأة والثاني مقدم من الاتحاد النوعي لنساء مصر، ويتمحور هذان المقترحان حول تنظيم حقوق كل الأطراف ومن هذه الحقوق:

يجب أن يكون تعدد الزوجات بيد القاضي وهذا ليس تقيدا في التعدد وإنما الهدف منه:

- مراجعة الزوج نفسه قبل الزواج الثاني
 - إعلام الزوجة الأولى بالزواج الثاني
- إعلام الزوجة الثانية بأن الرجل متزوج بآخري
- التأكد من الزوج لديه القدرة المالية لإنفاق علي زوجتين
- الحفاظ علي حقوق كافة الأطراف خاصة الزوجة الأولي وأطفالها وضمان استمرار
 الأنفاق عليهم.

يجب أن يكون الطلاق علي يد القاضي والهدف من ذلك:

❖ مراجعة الزوج نفسه قبل الطلاق الفعلي، وإدراك أن الطلاق نوع أخر من المشكلات التي قد تتواجد.

³²http://www.aswatmasriya.com/news/details/70824

- ❖ جمع كل القضايا المتعلقة بطلاق الطرفين وحضانة أطفالهم في قائمة واحدة تحت يد قاضي
 واحد.
- في حالة إصرار الزوج على الطلاق يجب عليه أن يضع مبلغا معينا في المحكمة ليكون تحت تصرف الزوجة من أجل النفقة ولا يتم الطلاق إلا بعد إيداع هذا المبلغ، وفي حالة إذا كان الزوج معسر على بنك ناصر أن يدفع هذا المبلغ بدون فوائد طوال فترة إنهاء إجراءات الطلاق.
- ضرورة التعديل الإجرائي في اختصاصات محكمة الأسرة ، لان القانون الحالي يخضع قضايا الطلاق وما يستتبعها من قضايا في أنواع مختلفة من المحاكم
 - ضرورة أن يكون أثبات عسر أو يسر الزوج علي القانون وليس علي الزوجة كما هو موجود في القانون الحالي، حيث تحري دخل الزوج عن طريق القسم هو باب كبير للتلاعب، فلابد أن يكون طلب التحري عن دخل الزوج من اختصاصات قاضى الأسرة وله في ذلك سؤال الجهات التالية:
 - جهة عمل الزوج
 - البنوك (البنك المركزي) أسوة بالصلاحيات الممنوحة للضرائب، علي أن يتم تتبع حركة البنوك خلال 6 أشهر لبيان أي تصرفات بهدف الإضرار بالغير
 - السجلات التجارية الشهر العقاري لبيان أثبات أي ممتلكات

حقوق الأطفال

- يجب أن تكون الأطفال مسؤولية مشتركة بين الأم والأب
 - وان يتم تعديل ترتيب الولاية ليصبح الأب ثم الأم
- وان يتم تعديل ترتيب الحضانة ليحافظ على المصلحة الفضلي للأطفال

وتأتي أسباب هذا التعديل لحماية الأطفال من تعنت تعسف طرف من الطرفين ، وحمايتهم من الخطف، فأي قرار خاص بصحة الأطفال وسفرهم ودراستهم واستثمار أموال لهم يكون مسؤولية مشتركة بين الأم والأب، وفي حالة الخلاف بينهم أو تعنت أحد الطرفين يكون الحكم للقاضي بما يحقق المصلحة الفضلى للطفل

• مقترح قانون حماية المرأة من العنف

انتهى المجلس القومي للمرأة من إعداد مقترح مشروع لقانون حماية المرأة من العنف، أعدته اللجنة التشريعية وذلك تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء للحصول على الموافقة بالقانون ومن ثم تمريره لمجلس النواب ليخرج القانون للنور.

ضم القانون 5 أبواب رئيسية تمثلت في "تعريفات بالعنف ضد المرأة ومفهومه، وجرائم العنف ضد المرأة، وجرائم العنداء الجنسي وإفساد الأخلاق، حماية ضحايا وشهود العنف ضد المرأة، والباب الخامس عن الأحكام العامة"، فيما ضم مقترح القانون في مجملة حوالي 40 مادة تجرم العنف ضد المرأة بكافة صورة وأشكاله التي حددها القانون.

جهود مواجهة العنف ضد المرأة

المجلس القومي للمرأة

للمجلس القومي المرأة العديد من الجهود للحد من العنف ضد المرأة منها حملة "التاء المربوطة..سر قوتك" التي أطلقها المجلس القومي للمرأة في شهر يونيو الماضي، وهي حملة توعوية تحفيزية، تبناها المجلس بدعم من صندوق الأمم المتحدة للإسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالتعاون مع الحكومة السويدية.وتهدف هذه الحملة إلى التركيز على حماية وتمكين المرأة في المجتمع المصري من خلال مشاركتها في جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك

http://www.youm7.com/story/2016/10/30/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D8%B3-.29

[%]D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%AB%D9%89-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A7%D8%A7-%D8%A8-8%D9%80-%D9%85%D9%885%D9%885%D9%885%D9%885%D9%80-%D8%A7%D8%A7-%D8%A8%D9%80-%D8%A7%D8%A8%D9%80-%D8%A8%D9%80-%D8%A8%D9%85%D9%80-%D8%A8%D9%85%D9%885%D8%A8%D9%80-%D8%A8%D9%85%D9%80-%D8%A8%D9%85%D8%A8%D9%85%D9%85%D9%80-%D8%A8%D8%A8%D9%85%D9%95%D9%85%D9%85%D9%85%D9%95%

[%]D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9/2943968

تحث الحملة النساء على تحطيم كافة العقبات والقيود التي تقف عائقًا أمام تحقيق أحلامهن وطموحاتهن، وتدفعهن إلى عدم الاستسلام لنظرة المجتمع النمطية تجاه دور المرأة والعمل على تغييرها بالتحدي.

- أيضاً حملة كوني التي أطلقها المجلس القومي في إطار ١٦ يوم من الأنشطة لمناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع جامعة القاهرة والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية UNFPA، والهدف من الحملة أن تصبح رسالة وهدف ونداء إلى كل فتاة وامرأة مصرية لكي تكون ما تحب ..متعلمة ، قادرة ،مستعدة ،متمكنة ،مبدعة ،قوية ،مبتكرة. وتضمنت الحملة العديد من الأنشطة المبتكرة والخلاقة لتكثيف الوعي ، والرفض المجتمعي بمختلف فئاته وشرائحه لكافة أشكال العنف المؤجه للمرأة والفتاة ، وحشد مختلف الجهود الكفيلة بالتصدي للعنف سواء على الصعيد الحكومي أو الصعيد الشعبي ، وتوفير مناخ ثقافي اجتماعي عام مضاد للعنف ضد المرأة والفتاة.

وإيماناً بالدور الايجابي للفن في دعم دور للمرأة في التنمية أقام المجلس معرض فني تشكيلي بالتعاون مع أكاديمية للفنون بعنوان كوني في عدد من المحافظات للتوعية بقضية العنف ، كما تم تنظيم عرض مسرحي مبنى على قصص وتجارب واقعية ، فضلا عن أغنية نور التي وصلت إلى ٩ مليون مشاهدة .

- ما تسكتوش.. العنف ضد المرأة جريمة يعاقب عليها القانون". هو إعلان لصالح حملة هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس القومي للمرأة لمناهضة العنف ضد المرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.عبارة علي لوحة كبيرة علي كوبري أكتوبر لا تكتمل صورة الإعلان إلا مساءً حين تظهر الرضوض المطبوعة في الخلفية وباقي الكلام بفعل الإضاءة



- منظمات غير حكومية معنية بحقوق المرأة

أطلق عدد من منظمات المجتمع المدني – نظرة للدراسات النسوية ومركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب ومؤسسة المرأة الجديدة ومؤسسة قضايا المرأة المصرية – حملة "بتحصل"حملة مشتركة لمناهضة الاغتصاب الذي تتعرض له النساء بشكل يومي والتي تواجه الصمت والتواطؤ من كل من المجتمع والدولة. وذلك في إطار المشاركة في الحملة العالمية "16 يوم من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء"

و تم اختيار موضوع الاغتصاب للمشاركة في حملة ال 16 يوم هذا العام لاعتباره من القضايا الشائكة التي يسودها سكوت مجتمعي وتعتيم مؤسسي، بل وغياب آليات محاسبة من الدولة وكذلك قصور القوانين التي تجرم أشكال الاغتصاب المختلفة وتحد من وقوع تلك الجريمة،

كما تهدف حملة هذا العام إلى تسليط الضوء على قضية الاغتصاب والآثار النفسية والمجتمعية التي تتعرض لها تتعرض لها الضحايا والناجيات من تلك الجريمة، كما تتطرق للمشاكل والصعاب التي تتعرض لها المغتصبات في سبيل الحصول على خدمات طبية آمنة ومهنية تحافظ على خصوصيتهن وحقوقهن الجسدية، وكذلك القصور في المناهج التعليمية حول تناول مفاهيم العنف الجنسي وإدماجها في المناهج..

- " ضل حيطة" هو مشروع بمركز التكعيبة الثقافى للتوعية بقضية العنف ضد المرأة من خلال نماذج بصرية وأعمال فنية يقدمها بشكل خاص لجمهور الأحياء الشعبية، فالمشروع يهدف إلى تقديم نموذج بصري لجمهور الأحياء الشعبية بشكل خاص، ومصر عامة، للتوعية بأشكال العنف ضد المرأة والتي تنتشر بشكل كبير داخل المجتمعات الفقيرة، ويتضمن المشروع عدة برامج للتوعية بحيث يشارك الجمهور بشكل كبير داخل المجتمعات الفقيرة، العنف ضد المرأة وأهم المعلومات الدينية والمعرفية والاجتماعية التي تنادى بوقفه وطرق تفاديه ومعالجته.

- أطلقت مبادرة "أمان" المنبثقة عن مركز مساواة للاستشارات والتدريب؛ المعنية بمناهضة العنف الجنسي ومكافحة التمييز ضد المرأة؛ بالتزامن أيضًا مع الـ16 يومًا الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة، حملة توعوية للحد من انتهاكات العنف الجنسي الذي تتعرض له النساء المصريات، وعملت الحملة على مستويين، الأول هو نشر المواثيق والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والإنسان للتأكيد على أن تلك الحقوق غير قابلة للتفضيل أو المساومة أو الإنكار، والثاني هو الكوميكس، أو القصص المصورة، التي باتت الطريقة المفضلة للمصريين على مواقع التواصل الاجتماعي للنقد والسخرية من موقف ما أو شخصية أو حتى حالة.

. . A A % D 8 % A D % D 8 % R 5 % D 9 % 8 /1 - 3 /1

http://nazra.org/2016/11/%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-.36 %D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84-16- %D9%8A%D9%88*D9%85-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7-%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1

القائمون على الحملة، اختاروا صورًا من الأفلام المصرية وأعادوا تركيبها عبر برامج تعديل الصور، مع كتابة جمل بديلة للتي قالتها الشخصيات السينمائية، وجاءت جميعها في سياق السخرية من المتحرشين، وتوجيه اللوم لهم، أو التعريف بالعقوبات المقرة بالقانون جراء أفعالهم.

- "هي والمنصة" حملة أطلقها كل من مؤسسة نظرة للدراسات النسوية ومركز قضايا المرأة المصرية في أغسطس الماضي، بغية تسليط الضوء على إشكالية غياب النساء عن العديد من المناصب القضائية، مما يعد إخلالًا بمبدأ تكافؤ الفرص وانتهاكًا لاستحقاقات النساء الدستورية التي تتضمن مشاركتهن في دوائر صنع القرار على وجه العموم، وتهدف الحملة إلى وضع هذا الطلب على قائمة الأولويات السياسية الحالية داخل مؤسسات الدولة والهيئات والجهات القضائية وكذلك مجلس النواب؛ كما ترمي الحملة إلى تمكين النساء من الوصول إلى كافة المناصب القضائية عن طريق ترقي السلم القضائي أسوة بأقرانهن من الرجال.
- "أنا مانسيتش" أو "حكاوي الختان" حملة أطلقها مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي كرد فعل على التصريحات المغلوطة التي جاءت على لسان النائب وعضو لجنة الصحة بالبرلمان "أحمد الطحاوي" التي أدعى فيها وجود حديثين صحيحين في السنة يوجبان الختان للأنثى، وزعمه أن ترك الأنثى بلا ختان غير صحيح؛ ولعل أبرز أنشطة هذه الحملة؛ جمع شهادات لعدد من الناجيات من عملية الختان يحكين عن تجاربهن مع الختان وآثاره السلبية على حياتهن الجنسية والبدنية والنفسية.
- حملة "جسدي وحدي هي حملة مصغرة أطلقتها مؤسسة نظرة للدراسات النسوية، في إطار حملة "يوم واحد.. نضال واحد" وهي حملة عالمية يطلقها تحالف الحقوق الجسدية والجنسية في المجتمعات الإسلامية، واستمرت فعالياتها على مدار يوم واحد وهو 9 نوفمبر الماضي، وطرح الحملة إشكالية "أجساد النساء من منظور نسوى تحليلي"، ورمت الحملة إلى مناقشة وتحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات

المجتمعية والسياسية المختلفة في التحكم في أجساد النساء، وكيفية تتعامل المؤسسات الأبوية مع أجسادهن بشكل يومي وذلك من الناحية الطبية والنفسية، ومن منظور الفنون والآداب المعاصرة.

أقامت المؤسسة يومها ندوة تحمل اسم الحملة، كما استمر التدوين والزقزقة عبر هاشتاج #جسدي وحدي و #يوم واحد نضال واحد، على مدار 24 ساعة.

القسم الرابع: جهود المركز المصري لحقوق المرأة

أولا: على المستوي السياسي

1. تأهيل الشابات لخوض انتخابات المجالس المحلية

تم تأهيل أكثر من 1000 شابة لخوض انتخابات المجالس المحلية من خلال مشروع أصوات النساء والذي ينفذه المركز المصري لحقوق المرأة بالتعاون مع صندوق المساواة بين الجنسين التابع لمكتب الأمم المتحدة للمرأة ، وقد بدأ منذ أبريل 2015 بهدف تأهيل القيادات الشابة لخوض انتخابات المجالس المحلية، وبناء وتنسيق جهود السيدات الشابات الفاعلات في المجتمع لإعداد جيل جديد من القيادات الشابة. ومشاركة هؤلاء الفتيات في الأحداث السياسية الهامة في المجتمع مثل مؤتمر الشباب الذي نظمته رئاسة الجمهورية. وينفذ المشروع علي مستوي 27 محافظة. من أجل خلق قيادات شابة مؤهلة لدخول المجالس المحلية.



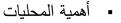


- إصدار دارسة عن أنظمة مشاركة المرأة في الإدارة المحلية

حيث أصدر المركز المصري لحقوق المرأة دراسة تحت عنوان "أنظمة مشاركة المرأة في الإدارة المحلية" وهدفت إلي دراسة النظم الانتخابية لمشاركة المرأة بشكل فعال في الإدارة المحلية للوقوف على أفضل النظم المناسبة في تطبيق الكوتا المنصوص عليها في الدستور سواء للشباب والشابات أو المرأة.

ترجع أهمية هذه الدراسة لما نص عليه دستور مصر 2014 في المادة (180) والتي تنص على كوتا – مقاعد محجوزة – للنساء مقدارها 25% من مقاعد المجالس المحلية فضلاً عن 25% من المقاعد للشباب والشابات، وهي تعد سابقة أولى في تاريخ المجالس المحلية الأمر الذي سيفرز أعداداً كبيرة من النساء داخل المجالس المحلية.

ولأن وجود المرأة في المحليات هو داعم للدولة في كافة مناحي الحياة ومن ثم يصبح من الأهمية بما كان أن تحتل المرأة مركزاً متقدماً ونسباً عالية في الانتخابات المزمع انعقادها في القريب العاجل لذا تستعرض الدراسة عدداً من الموضوعات هي:



- الإطار الدستوري والقانوني لوضع المرأة في المحليات
 - أثر مشاركة المرأة في المحليات
 - اللامركزية الإدارية وتأثيرها على تمكين المرأة
 - أثر النظم الانتخابية على تمكين المرأة
 - النظم الانتخابية في بعض الدول



ثانيا: على مستوي التمكين الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة

- تأثير قانون الخدمة المدنية على المرأة العاملة

نظم المركز المصري لحقوق المرأة عدة لقاءات مع بعض القيادات النسائية بالجهاز الإداري للدولة، لمناقشة قانون الخدمة المدنية علي المرأة العاملة، كيفية استفادة المرأة العاملة من القانون.

وكانت هذه اللقاءات في إطار سعي منظمات المجتمع المدني لمتابعة تأثير القوانين علي المواطنين، ورصد إيجابيات وسلبيات أي قانون وتوصيل ذلك إلي الجهات المنوطة بها، حيث أن المجتمع المدني حلقة الوصل بين المواطنين والحكومة.

- انطلاق البرنامج الإذاعي " هي وأخواتها" بنجاح كبير

بالتعاون بين المركز المصري لحقوق المرأة وإذاعة صوت العرب، انطلق البرنامج الإذاعي "هي وأخواتها" لمدة شهر بشكل يومي بهدف دعم المرأة المصرية ومساندتها ومناقشة القضايا التي تمس المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص مثل قضايا التمكين الاقتصادي وأهمية العمل للمرأة وحجم مشاركتها في القوي العاملة، وحقوق المرأة في الإسلام، ، فضلا عن أهمية تعلم مهارات إدارة الوقت ومهارات الحياة المختلفة.

واعتمد أسلوب الحلقة علي تقديم الرسالة بشكل مبسط وخفيف وباللغة العامية ، كما يعتمد على الحكى لقصيص ومواقف تحدث للسيدات ، وذلك لمناقشة موضوعات وقضايا هامة.

ثالثا: مواجهة العنف ضد المرأة

- افتتاح وحدة مكافحة التحرش الجنسي بجامعتي عين شمس وأسيوط

بالتعاون بين المركز المصري لحقوق المرأة وجامعة عين شمس وجامعة أسيوط والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر. تم افتتاح وحدة التحرش الجنسي بجامعتي عين شمس وأسيوط.

وأتي افتتاح هذه الوحدة بداية لتفعيل "سياسات وإجراءات لمواجهة التحرش الجنسي في الجامعة" الذي قام بإعداده المركز المصري لحقوق المرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة.

وتهدف هذه الوحدة إلي خلق بيئة أمنة في المجتمع الجامعي وحماية جميع الأفراد من التعرض للتحرش الجنسي، وتتضمن هذه الوحدة حماية لكل الموظفين/ت والطلبة/ت الذين يعانون من تحرش قائم علي النوع أثناء فترة عملهم أو دارستهم.

و يرأس هذه الوحدة لجنة تحقيق مكونة من سبعة أعضاء على رأسهم رئيس الجامعة، رئيس اللجنة من الأساتذة في التخصصات ذات العلاقة، مسئول معين من قبل الحكومة ذو خلفية قانونية، ممثلة للمرأة، ممثل وممثلة للطلاب يتم تعيينه بالانتخاب ومسئول لتلقى الشكوى. ويأتي دور اللجنة في النظر في القضايا والحالات التي تم تلقيها في الوحدة والتحقيق فيها، وأيضاً توفير استجابة ودعم (اجتماعي ونفسي وقانوني) لمقدمي الشكاوي واتخاذ القرارات وفقاً لقواعد الجامعة.

وأتي افتتاح الوحدة بعد جهد بحثي أمتد أكثر من عام لوضع البنية القانونية الأساسية لنظام الوحدة من حيث تلقي الشكوى، ونماذج استدعاء المشكو في حقه، والحفاظ علي الخصوصية لكل الأطراف، المستويات العقابية في قانون الجامعات، اتخاذ القرار القانوني، وأيضا وضع أسس للدعم النفسي للشاكية إذا استلزم الأمر.

وخلال افتتاح وحدة جامعة أسيوط قدم طلاب الجامعة مسرحية بعنوان "انتباه" كمحاكاة للإجراءات القانونية ودور الوحدة في مناهضة التحرش الجنسي والحماية القانونية التي نص عليها القانون ودور الشرطة والنيابة والقضاء.











- مداخلة نهاد أبو القمصان على مسودة القرارات النهائية للجنة وضع المرأة - الأمم المتحدة - نيويورك



ضمن مشاركتها في فعاليات الدورة الستين بلجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة – نيويورك (من 14 –24 مارس 2016) قدمت الأستاذة نهاد أبو القمصان مداخلة تعليقا على عدد من البنود المتعلقة بمسودة القرارات المتفق عليها ضمن "تمكين المرأة و علاقتها بالتنمية المستدامة" وتركزت

المداخلة على عدة نقاط منها ما يلى:

- ينبغي أن تكون هناك آلية أكثر تفصيلا تضمن تعاون الجهات الحكومية مع المجتمع المدني لتجنب السياسات التقييدية التي تتبعها بعض الحكومات والتغلب عليها، و لتنفيذ أهداف التنمية 2030
- لازالت ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات مستمرة وتُعيق النساء عن المشاركة بشكل فعال في الحياة العامة سواء أمهات أو عاملات.ذلك، ينبغي أن تُدرج جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وتُعرف بشكل دقيق في هذه القرارات حتى لا تشمل العنف الجسدي فحسب، وإنما العنف النفسي أيضا وتجنب أي التباس حول تعريف العنف عندما تتم ترجمته إلى الأطر الإستراتيجية والقانونية.
- ينبغي أن تصاغ آلية واضحة وشاملة لأنظمة الحماية الاجتماعية التي تحمي المرأة من الفقر؛ وخاصة في الدول ذات الدخل المتوسط الأدني.
- يجب أن تكون هناك آلية شاملة وأكثر إلزاما للدول الأعضاء من أجل العمل على تطبيق أجندة 2030 من لتنمية المستدامة. فضلاً عن تنفيذ منهاج عمل بجين وما يتعلق بأجندة 2030 من أجل التنمية المستدامة

- حملة أعرفي و أتكلمي لمواجهة العنف ضد المرأة

أطلق المركز المصري حملة اعرفي واتكلمى في إطار الحملة السنوية 16 يوم أنشطة ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي. لمواجهة العنف ضد المرأة ، وهدفت هذه الحملة إلى:

- نشر الوعي بخطورة العنف ضد المرأة وأشكال العنف المختلفة والتكلفة الاقتصادية له.
 - تشجيع النساء على الإفصاح عن العنف الموجه إليهن واللجوء للعدالة.

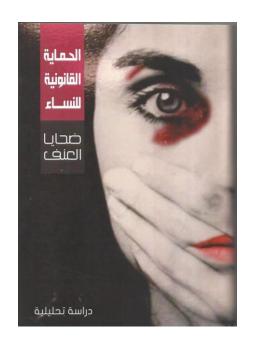
ودارت أنشطة هذه الحملة على مستوى 20 محافظة هي " القاهرة ، الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، الغربية، المنوفية، الدقهلية ، البحيرة، مرسي مطروح، أسيوط، الوادي الجديد، سوهاج، الأقصر، قنا، أسوان، الشرقية، إسكندرية، دمياط، إسماعيلية "وستقوم بها القيادات الشابة من مشروع أصوات النساء من خلال ندوات تثقيفية للنساء وتوعيهن بمخاطر العنف ضدهن وأهمية الإفصاح في حالة تعرضهن للعنف.





حما شارك المركز المصري لحقوق المرأة في ورشة عمل نظمها المجلس القومي للمرأة عن "دور الجامعات في مناهضة العنف ضد المرأة" لعرض تجارب الجامعات الحكومية و الخاصة في إنشاء وحدة مناهضة التحرش و العنف ضد المرأة، وذلك بحضور معالي وزير /أ.د أشرف الشيحي وزير التعليم العالي و بعض رؤساء الجامعات والدكتورة / مايا مرسى رئيسة المجلس , حيث عرضت أستاذة نهاد أبو القمصان رئيس مجلس إدارة المركز المصري لحقوق المرأة آلية عمل مكافحة التحرش الجنسي في الجامعات المصرية والبناء القانوني لعمل هذه الوحدات ومشاركة المركز في افتتاح وحدتي لمكافحة التحرش بجامعتي عين شمس و أسيوط.

- أيضا شارك المركز المصري في حوار مجتمعي حول مواد التحرش الجنسي في مشروع قانون حماية المرأة من العنف المطروح من المجلس القومي للمرأة مع عدد من الجمعيات الأهلية من خلال لجنة العنف ضد المرأة المنبثقة عن لجنة المنظمات غير الحكومية.



إصدار دارسة بعنوان الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف، حيث حاولت الدراسة الكشف عن دور النظام القانوني في الحد من العنف ضد المرأة لاسيما في ضوء ثقافة تتسامح مع العنف ضد المرأة بصورة كبيرة.وقد انقسمت الدراسة إلي ستة فصول حيث تناول الفصل العنف ضد المرأة عالميا ومحليا، في حين أن الفصل الثاني طرح الإطار القانوني لحماية المرأة، بينما الفصل الثالث تناول الحماية القانونية في أروقة المحاكم، أما الفصل الرابع تناول تحليل عام أنواع

الجرائم الأربعة، في حين الفصل الخامس طرح قضايا الأحوال الشخصية، وأخيرا الفصل السادس قدم مجموعة من التوصيات.

-إصدار ورقة تعريفية تشمل علي تعريف حملة 16 يوم أنشطة ضد العنف المبني علي النوع الاجتماعي، والتواريخ المرتبطة ب 16 يوم، وتعريف العنف ضد المرأة ، وأشكاله، وواقع العنف ضد المرأة في مصر ، والعنف الأسري في مصر ، والتحرش الجنسي،أسباب العنف ضد المرأة، آثار العنف ضد المرأة.

-إصدار دليل تدريبي بعنوان" دور الشرطة في مواجهة العنف ضد المرأة" بهدف تقديم بعض التجارب التي قد تساهم في تطوير تجربة وحدة العنف ضد المرأة. وانقسم الدليل إلي سبع فصول كان الفصل الأول بعنوان تعريف العنف ضد المرأة,العوامل الكامنة وراءه , أشكال العنف الآثار المترتبة عليه، الفصل الثاني: الحماية القانونية للنساء الثاني: الحماية القانونية للنساء من العنف على المستوى المحلى، الفصل الثالث: الحماية القانونية للنساء من العنف على المستوى الدولي، الفصل الرابع : مدى فاعلية القوانين في حماية المرأة ، الفصل الخامس:أثر قانون الأسرة على العنف ضد المرأة، الفصل السادس: دور الشرطة في حماية المرأة، الفصل السابع: إنشاء أجهزة شرطة تتسم بعملها الفعال وتمثيل المرأة فيها.

على المستوي القانوني



- إصدار مقترح قانون أحوال شخصية جديد في ظل قانون الأحوال الشخصية الحالي والذي يحمل العديد من المشكلات لجميع أطراف الأسرة ،علماً بأن أكثر الأطراف تضرراً هما المرأة والطفل من هذا القانون الجائر ، لذلك أخذ المجتمع

المدني بصفة عامة والمركز المصري لحقوق المرأة بصفة خاصة هذا الموضوع على عاتقه ، لذا تم وضع مسودة لقانون أحوال شخصية جديد بعد عمل دراسات معمقة والرجوع للمختصين والخبراء الذين توصلوا لنسخة المسودة الحالية للقانون ، تمهيدا لعرضه على البرلمان ، حيث ينص المقترح على تفعيل قانون ينظم العلاقة بين الزوجين ، والحفاظ على الأسرة كوحدة مكتملة ، حيث إننا انطلقنا في هذا القانون من الشريعة الإسلامية منطلقين من مبدأ المودة والرحمة بين الزوجين كما قال المولى عز وجل ، حيث يهدف القانون إلى تخفيف إيغال الخصومة بين الطرفين وحصول كل طرف على حقه بدون إهدار عمر ومال بين طرقات المحاكم .

مطالب المرأة المصرية في عام المرأة

لتقدم المجتمع لابد من العمل علي تحسين وضع المرأة والذي بدوره يؤدي حتما إلي تقدم المجتمع ككل، لذلك في عام 2017 والذي أطلق عليه رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي عام المرأة ، لابد من اتخاذ حزمة من التشريعات التي تدعم المرأة وتحد من التمييز ضدها .

أولا على المجال التشريعي

أ. قانون الأحوال الشخصية

يعاني قانون الأحوال من مجموعة كبيرة من العوار والمشكلات التي غالبا ما يعاني منها الأطفال والنساء، لذلك لابد من تعديل قانون الأحوال الشخصية لينظم مجموعة من الحقوق الواجبات لكل الأطراف، حيث يجب أن يشتمل على عدة ركائز منها:

تعدد الزوجات

يجب أن يكون تعدد الزوجات بيد القاضي وهذا ليس تقيدا في التعدد وإنما الهدف منه:

- مراجعة الزوج نفسه قبل الزواج الثاني
 - إعلام الزوجة الأولي بالزواج الثاني
- إعلام الزوجة الثانية بأن الرجل متزوج بآخري
- التأكد من الزوج لديه القدرة المالية لإنفاق على زوجتين
- الحفاظ علي حقوق كافة الأطراف خاصة الزوجة الأولي وأطفالها وضمان استمرار الأنفاق عليهم.

الطلاق

يجب أن يكون الطلاق علي يد القاضي والهدف من ذلك:

❖ مراجعة الزوج نفسه قبل الطلاق الفعلي، وإدراك أن الطلاق نوع أخر من المشكلات التي قد تتواجد.

❖ جمع كل القضايا المتعلقة بطلاق الطرفين وحضانة أطفالهم في قائمة واحدة تحت يد قاضي
 واحد.

- في حالة إصرار الزوج على الطلاق يجب عليه أن يضع مبلغا معينا في المحكمة ليكون تحت تصرف الزوجة من أجل النفقة ولا يتم الطلاق إلا بعد إيداع هذا المبلغ، وفي حالة إذا كان الزوج معسر علي بنك ناصر أن يدفع هذا المبلغ بدون فوائد طوال فترة إنهاء إجراءات الطلاق.

- ضرورة التعديل الإجرائي في اختصاصات محكمة الأسرة ، لان القانون الحالي يخضع قضايا الطلاق وما يستتبعها من قضايا في أنواع مختلفة من المحاكم

- ضرورة أن يكون أثبات عسر أو يسر الزوج علي القانون وليس علي الزوجة كما هو موجود في القانون الحالي، حيث تحري دخل الزوج عن طريق القسم هو باب كبير للتلاعب، فلابد أن يكون طلب التحري عن دخل الزوج من اختصاصات قاضي الأسرة وله في ذلك سؤال الجهات التالية:

- جهة عمل الزوج
- البنوك (البنك المركزي) أسوة بالصلاحيات الممنوحة للضرائب، علي أن يتم تتبع حركة البنوك خلال 6 أشهر لبيان أي تصرفات بهدف الإضرار بالغير
 - السجلات التجارية
 - الشهر العقاري لبيان أثبات أي ممتلكات.

حقوق الطفل

- يجب أن تكون الأطفال مسؤولية مشتركة بين الأم والأب
 - وأن يتم تعديل ترتيب الولاية ليصبح الأب ثم الأم
- وأن يتم تعديل ترتيب الحضانة ليحافظ على المصلحة الفضلي للأطفال.

وتأتي أسباب هذا التعديل لحماية الأطفال من تعنت تعسف طرف من الطرفين ، وحمايتهم من الخطف، فأي قرار خاص بصحة الأطفال وسفرهم ودراستهم واستثمار أموال لهم يكون مسؤولية مشتركة بين الأم والأب، وفي حالة الخلاف بينهم أو تعنت أحد الطرفين يكون الحكم للقاضي بما يحقق المصلحة الفضلى للطفل.

ب. العنف ضد المرأة

لا يوجد قانون واحد يضم ويجرم كل حوادث العنف ضد المرأة، لذلك لابد من وجود قانون للعنف ضد المرأة وأن يركز على:

- وضع تعريف محدد للعنف الأسري "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أو النفسية بما في ذلك يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية البدنية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية ."
- أن يتم تعديل تعريف الاغتصاب ليكون "كل فعل يؤدي إلى إيلاج جنسي مهما كانت طبيعته ضد أنثى أو ذكر بدون رضاه"
- أن تشتمل عقوبات العنف ضد المرأة الحبس والغرامة للجوء معظم القضاة إلي عقوبة الغرامة دون الحبس عندما يكون أمامهم الاختيار بينهم.
- لابد من إضافة جريمة امتناع الزوج عن تسجيل طفله، حيث قد يتعنت الزوج وأهله في بعض الحالات على عدم تسجيل الطفل إذا حدث طلاق قبل الولادة.
- لابد من إضافة مادة عن إكراه الزوج لزوجته علي الحمل دون رضاها بما يعرض صحتها للخطر وفق التقارير الطبية.

ج. قوانين العمل

- ضرورة إلغاء القرار رقم 155 لسنة 2003 الخاص بتحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها، والذي بناءه عليه يتم حرمان النساء من المظلة القانونية ل 30 مهنة ، وهي بالفعل تقوم تعمل بتلك الأعمال الغير مسرح بها في هذا القرار مثل أعمال التشييد والجلود وغيرها من المهن التي تكتظ بالعمل النسائي.
 - ضرورة وجود كوتة لا تقل عن 35% من مجالس إدارات الشركات من النساء.
 - ضرورة وجود كوتة لا تقل عن 35% من النقابات العمالية والمهنية من النساء.

- ضرورة مراعاة صياغة القوانين للنوع الاجتماعي ، مثل الحديث عن العاملين والعاملات بدلا من الإشارات أو الكلمات الغامضة أو الواسعة مثل كلمة الأشخاص والمواطنين أو الأفراد فالإشارة إلي الرجال و النساء في القانون يعزز الفكرة القائلة بأن كلا من الرجال والنساء على قدم المساواة أمام القانون و لهم نفس الحقوق و الواجبات و يعاملون بطريقة متساوية خالية من أي تمييز.
- وجوب وجود ضمانات لتمثيل المرأة في اللجان الهامة مثل لجنة الموارد البشرية أو تقييم الأداء حتى لا يتم التمييز ضد المرأة في التعيين والوصول إلى فرص التدريب والترقي بناء على السلطة التقديرية لهذه الجهات .
- ضرورة وجود دور للدولة في رعاية الأطفال، عبر توفير وسائل تسهل عليها تحمل مسئولية المنزل والأطفال مثل الحضانات، أو وسائل مواصلات وغيرها من الخدمات التي يجب توفرها حسب الاتفاقيات الدولية للعمل المتعلقة بالمرأة.

ثانيا على المجال السياسي

- ضرورة أن تعمل الدولة علي دعم وتمكين المرأة من خلال سن تشريعات لتحسين مشاركتها في العمل السياسي والعملية الانتخابية بشكل خاص.
- التأكيد علي سرعة الانتهاء من قانون المجالس المحلية وإجراء الانتخابات المحلية في اقرب وقت نظراً لدورها الهام في الحد من الفساد واتاحة الفرصة للمشاركة في صناعة القرار بصورة أوسع.
- تعديل قانون الإدارة المحلية واعتماده في النظام الانتخابي على النظام المختلط بالجمع بين نظامي القائمة والفردي لتحقيق تمثيل أعلى للنساء، وذلك تطبيقا للمادة 180 من الدستور التي خصصت 25% من المقاعد للمرأة ، و 25% من المقاعد للشباب والشابات.
 - تعديل قانون مجلس النواب واعتماده على النظام المختلط مع زيادة نسبة النساء في القوائم والحفاظ على اشتراط نسبة 50% للمرأة.

- تعديل القانون رقم 70 لسنة 1977 الخاص بالأحزاب السياسية بتعديلاته اللاحقة وإضافة ضرورة أن تتضمن لوائح الأحزاب 30% للمرأة في جميع هياكلها.
 - العمل على سرعة الانتهاء من تأسيس مفوضية مكافحة التمييز والتي نصت عليها المادة 53 من

ثالثا على المجال الاقتصادي

- دراسة وتقييم مساهمة النساء في الاقتصاد وسوق العمل الرسمي وغير الرسمي , وتقييم مساهمة المرأة ربة المنزل في الاقتصاد وتوفير التأمين الصحى والاجتماعي لها.
 - ضرورة التأكيد على واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تولى المرأة جميع المناصب إعمالا بمبدأ المواطنة والمشاركة المتساوية على أساس الكفاءة والمهنية.
 - إلغاء التمييز ضد المرأة في سوق العمل والتأكيد على توفير فرص العمل والتدريب على قاعدة المساواة.
 - الاهتمام بالمرأة المعيلة وتمكينها عن طريق المشروعات الصغيرة مع مراعاة المساواة في الإعفاءات الضريبية بينها وبين الرجل.
 - تأهيل النساء العاملات قبل السفر والتأكد من خروجهن بعقود وفي ظروف عمل أمنة.

رابعا :علي المستوي التعليمي

- تنقية المناهج التعليمية من التمييز ضد المرأة وتعديلها بما يضمن تحسين صورتها في المجتمع واحترامها.
 - وجود النساء في مواقع صنع القرار علي مستوي وضع المناهج في وزارة التربية والتعليم.
 - الاهتمام بمحو أمية المرأة المصرية بشكل فعلي ووضع غرامات علي المتسربين من التعليم .
- ضرورة تضمين المناهج التعليمية النوع الاجتماعي والتأكيد علي النماذج الجيدة للنساء في المشاركة في المجال العام .
 - ضرورة تدريس مناهج حقوق الإنسان وحساسية النوع الاجتماعي في التعليم العالى .

خامسا: على المستوى الديني.

• التأكيد على دور الخطاب الديني العصري الذي يخاطب المعاملات والأخلاق والعلاقات الاجتماعية الذي يرسخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان واحترام الاختلاف.

سادسا: على المجال الإعلامي

- وضع إستراتيجية عمل لقضايا المرأة تعمل علي تغيير الثقافة التمييزية والنظرة الدونية للمرأة في الإعلام وفي المجتمع وتحسين صورة المرأة في الإعلام والدراما والأعمال الفنية المختلفة.
- البعد عن الصورة النمطية المرأة والاهتمام برسم صورة المرأة الحقيقية وتأكيد وجودهن كخبيرات سياسيات أو قانونيات لتأكيد صورة المرأة الذهنية لدي المشاهد بأنها مشاركة وموجودة.
 - تفعيل دور الإعلام بنشر قضايا النساء وإبراز دورها في الثورات المختلفة مثل ثورة الجزائر وفرنسا وبناء ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب.
- ضرورة التعاون مع الإعلام، العمل ومده بالمعلومات, بمعني الشراكة وليس فقط مراقبة ما يقدم.
 - تكوين شراكة بين منظمات المجتمع المدنى وسائل الإعلام.